الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

أهمية تفعيل التجارة البينية المغاربية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

للفترة 2010 – 2013

إعداد الطلبة

– عمیار عبد القادر

– حداء إسماعيل

– عباس عبد الرزاق

تحت إشراف الدكتور:

تـي أحمد

لجنة المناقشة

الدكتور: هشام غربي	**أستاذ محاضر"أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**	**رئيسا**
الدكتور: أحمد تي	**أستاذ محاضر"أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: بوبكر كحلة	**أستاذ مساعد "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهـــداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

إلى من كان لها الفضل بعد الله في تربيتي و تعليمي ...إلى من أودع اله في قلبها الرحمة وتحت قدميها الجنة ...أمي الغالية حفظها الله و أمدها بالعافية و الصحة

إلى من كان سندي في هذه الحياة ..... أبي العزيز

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها.....أخي الوحيد و إخوتي الأعزاء

إلى من كانت خطاها معي في هذا المشوار زوجتي الغالية

إلى من هم سر نجاحي في الحياة أولادي حفظهم الله

إلى مناهل العلم أساتذتي الكرام

إلى من كانوا سند لي في هذه الحياة أصدقائي وزملاء الأعزاء

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع .

عمیار عبد القادر

الإهـــداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم

و المعرفة إلى أعز إنسان في الوجود" أمي "أطال الله في عمرها.

إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي

إلى من كان رمز القوة و النقاء، إلى من كان قدوتي في التربية

و الأخلاق إلى" أبي الغالي

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة و أمضيت معهم أسعد الأوقات

إلى إخوتي الأعـزاء

إلى جميع الأصدقاء والأصحاب و الأقارب

"إلـى من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي"

حداء إسماعيل

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

أهدي ثمرة عملي وجهدي إلى الذيْنِ قال فيهما الله عزّ وجل

﴿ وَقُلْ رَبِّي اِرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ .

أمي الحنونة التي سهرت اللّيالي من أجل أن أصل إلى هذا النّجاح

والتي من تحت أقدامها جنّتي.

أبي العزيز الذي علّمني كيف أصل إلى مبتغاي والنجاح من دعمه المعنوي والمستمر

إلى إخوتي الأعزاء

إلى زوجتي الغالية

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا البحث

والى كل من شجعني على الدراسة

عباس عبد الرزاق

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمـــة

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات، أهمها ظهور العولمة، و قيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وذالك بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي تهدف إلى رفع القيود على التجارة بين الدول .

كما شهد العالم العربي العديد من التطورات، من ضمنها قيام اتحاد دول المغرب العربي وذلك لتحقيق الاندماج الاقتصادي و تبادل التجارة و الموارد بين هذه الدول .

وعى هذا الأساس فإننا في هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء قدر الإمكان على أهمية تفعيل التجارة البينية المغاربية في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر للسنوات 2011-2013.

وقد بنيت الدراسة على فرضية أساسية كان مفادها أن التكامل المغاربي له دور أساسي في تطوير التجارة البينية كما أن التجارة البينية عامل مساعد ومهم في فتح الأسواق وتوفير الموارد المساعدة على نمو و تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر.

هذا وقد تم فيها تناول الأسس النظرية للتجارة الدولية و التكامل باعتباره العنصر الفعال في تحرير التجارة البينية، كما تناولنا مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي وحجم التجارة البينية لدول المغرب العربي .بالإضافة إلى استراتيجيات تفعيل التكامل المغاربي وهذا لفك العوائق التي تحول دون تنمية القطاع الفلاحي لدول الاتحاد.

نتائج اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى : والتي تمحورت أن التكامل المغاربي له دور أساسي في تطوير التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي، أثبتت هذه الفرضية صحتها عن طريق إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية و يعمل على تغذية الأعضاء بالإجراءات و التدابير الضرورية و الكافية لإحداث التغيرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، و يأخذ بتنسيق السياسات التكاملية للدول الأعضاء التي تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية التكاملية وبالتالي تنمية التبادل التجاري البيني إذن فالفرضية صحيحة.

اختبار الفرضية الثانية :والتي تمحورت في تطبيق إستراتجية عوامل مساعدة على نمو التجارة البينية لدول الاتحاد التي أعطت دفعة جديدة للتنمية ، أثبتت هذه الفرضية صحتها من خلال سياسات التصحيح الاقتصادي تطور الهياكل الإنتاجية والقدرة التنافسية في ضوء التطورات الدولية،والسعي والاهتمام وراء الأهداف المرجوة من التكامل التجاري، فقد أبرمت الدول المغاربية العديد من الاتفاقيات و القرارات في مجال تحرير التجارة المغاربية البينية، إضافة إلى تلك الاتفاقيات الأخرى التي تتعلق بالتبادل التجاري المغاربي، و تسهيل انسياب السلع بين الدول المغاربية إذن فالفرضية صحيحة.

اختبار الفرضية الثالثة : التجارة البينية عامل مساعد و مهم في فتح الأسواق وتوفير الموارد المساعدة على نمو التنمية الفلاحية في الجزائر، أثبتت هذه الفرضية صحتها وذالك أن كلما زاد حجم التجارة البينية في دول المغرب العربي فإن جزء من هذه التجارة تكون في الأسواق الجزائرية باعتبارها أحد الدول الأعضاء، كما تساهم في زيادة القيمة المضافة من خلال توفير الموارد الإنتاجية الفلاحية و تحقيق الأمن الغذائي إذن فالفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة :

من خلال ماسبق وما تم عرضه لحيثيات الدراسة و إثبات صحة الفرضيات من عدمها فإن أهم مايمكن أن نستخلصه من النتائج في هذه الدراسة كما يلي :

1 -تدني نسبة التجارة البينية المغاربية إلى إجمالي التجارة المغاربية الخارجية وهو وضع لايتناسب مع حجم الجهود الجماعية المغاربية لتحرير و تنمية التجارة البينية المغاربية.
2 -يكمن السبب الرئيسي لتدني حجم التجارة البينية المغاربية إلى ضعف البنية الأساسية اللازمة لنمو التجارة البينية في الدول المغاربية.
3 -تتميز التجارة البينية المغاربية بظاهرة التركز الجغرافي و تقتصر في بعض الأحيان على شريك أو شريكين تجاريين.
4 -عدم توفير بنية تحتية متطورة كالطرق و المواصلات بين دول المغرب العربي التي تسهل عملية الانتقال للسلع والموارد المنتجة في دول الاتحاد.

5 -تعتبر القيود غير الجمركية المشكلة الرئيسية أمام تحرير التجارة البينية المغاربية حيث أنها تفوق القيود الجمركية .

6 -ضعف القاعدة الإنتاجية و انخفاض مستوى الإنتاج الفلاحي في دول الأعضاء .

7 -ضعف التعاون و التنسيق لتطوير القطاع الفلاحي في الدول المغاربية.

8 -ضآلة نسبة مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي خلال فترة الدراسة (2011-2013) التي لم ترق إلى مستوى المنافسة .

التوصيـات :

على ضوء التحليل الذي احتوت عليه الدراسة، وإلى جملة النتائج التي توصلنا إليها يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بالموضوع ومن أهمها :

1 -العمل على زيادة حجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي وذالك من خلال تعديل القوانين التي تتعارض مع اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول .

2 -تشيع ودعم التجارة البينية بين دول المغرب العربي و العمل على حل المشاكل بينهما .

3 -العمل على تحقيق التكامل على مستوى الإنتاج، وصولا إلى تطوير التجارة البينية بين دول المغرب العربي، وتسهيل انسياب السلع بين الدول .

4 -تطوير شبكات النقل و المواصلات خاصة فيما يتعلق بشبكات النقل البري، حتى تتحقق المزايا التنافسية للتجارة البينية المغاربية .

5 -اعتماد مبدأ التخصص و تقسيم العمل، بحيث يمكن تجنب المنافسة في الإنتاج سلع متشابهة و تستطيع كل دولة الاستفادة من اتساع حجم السوق و تحقيق وفرات الإنتاج .

6 -تبني سياسة تشجيع الصادرات و دعمها و ترشيد الاستيراد من خارج الدول المغاربية.

7 -العمل على تنويع الهيكل الإنتاجي للمنتجات الفلاحية حتى تحقق الاكتفاء الذاتي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات و الثروات المتاحة .

8 -استعمال استراتيجيات بديلة تقوم على مبدأ تكامل مغاربي يحقق أمن غذائي.

الآفاق المستقبلية للبحث :

من خلال دراستنا لموضوع التجارة البينية لدول المغرب العربي وتفعيل سياساتها لتنمية إنتاجها الفلاحي, والتعمق في التحديات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى المعوقات التي تحول دون تطور التجارة البينية والإنتاج الفلاحي, بالرغم من المقومات التي تزخر بها دول المغرب العربي وتنوعها, توصلنا في الأخير إلي النتائج واقترحنا بعض التوصيات, إلا أن موضوع التجارة البينية لدول المغرب العربي, أو بالأصح تجربة تكامل المغرب العربي ظل يطرح نفسه كدراسة في ظل التغيرات العالمية, المتمثلة في التكتلات والتطور التكنولوجي, وقي ظل الظروف الراهنة التي تعيشها بعض دول المغرب العربي من عدم الاستقرار السياسي ارتأينا في الختام طرح بعض الدراسات المستوحاة من هذا الموضوع وهي :

- الأزمة المالية وأثرها علي مشروع التكامل في المغرب العربي .
- مستقبل المنتجات الفلاحية في ظل التطورات الراهنة في دول المغرب العربي .

تمهيد :

إن تسارع تشكل النظام العالمي الجديد وبروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها، وتقارب المسافات بفعل التطور التكنولوجي والمعرفي في وسائل الاتصال والتواصل، الذي غذى معه العالم بلدة صغيرة ولم يعد للإنتاج جنسية بفعل سياسات تحرير الاقتصاديات ومنها التجارة الدولية، حيث تسعى الدول لتحرير التجارة العالمية، وإلغاء أو خفض القيود الحدودية الجمركية منها، والكمية متأثرة بمفاهيم الثقافة الليبرالية التي سادت بعد انهيار دول المنظومة الاشتراكية، وسقوط الأطروحات الاقتصادية الممثلة لها، ومع سير الكثير من بلدان العالم، ومنها بلدان المغرب العربي في ركب الانتفاع والاندماج مع الاقتصاد العالمي ازداد الاهتمام بين الإقتصادين ومحللي السياسة التجارية وفي دراسة أنماط التجارة بين الدول، حيث أن معظم التطورات الحاصلة في التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، كانت في إطار التجارة البينية وفي الوقت الراهن تشير الدراسات التطبيقية في الموضوع، أن ما يقارب من ربع تجارة العالم وهي تجارة بينية. وفي ضل التكتلات التجارية ودعوات الانفتاح، المتمثلة في انضمام غالبية دول المغرب العربي لاتفاقية الشراكة المتوسطية، يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية دور كبير في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية، وذلك باعتبار أن التكتل يساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء.

من خلال ما تقدم أصبحت الحاجة ماسة لدراسة التجارة البينية لدول المغرب العربي، والتي سنتطرق لها في ثلاث مباحث، والمتمثلة في أهمية واقع وآفاق التكامل المغاربي في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني التجارة البينية المغاربية أهميتها ودوافع نموها، و في المبحث الثالث ماهية التنمية الفلاحية في الجزائر.

المبحث الأول : واقع وآفاق التكامل المغاربي

لقد استشعرت الدول المغاربية منذ البدايات الأولى لاستقلالها بضرورة قيام إتحاد المغرب العربي وتكامله اقتصاديا، وأنه من أهم المنافذ لمواجهة المشاكل الاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، سعت دول المغرب بعد التخلص من الاستعمار على بناء واثبات سيادتها داخليا وخارجيا، من خلال الدخول في معترك العمل الجماعي الذي أضحى إحدى الظواهر البارزة المعبرة عن إدارك تلك الدول وتمثيلها لخصائص وسمات النظام الدولي في تطوره الراهن.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها

عرف الإنسان التجارة منذ القدم، وكان ذلك بأوجه مختلفة بإختلاف الزمن، وما أتى به من تطورات في الحياة، ولكن الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الدولية لما توفره من مزايا، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا المبحث.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها، رغم أن ظروفها الإقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة على تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السع التي تؤهلا ظروفها الطبيعية والاقتصادية لان تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة، يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا[1]، هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، إذن فالمقصود بالتجارة الدولية هي:

[1] - محمد يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص12.

(عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل)[1].

وبالرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل [2]، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على التأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا على واحد أو أكثر من الفوارق التالية[3]:

- ✓ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن مستوى التجارة على مستوى العالم.
- ✓ اختلاف العملة المحلية عن العمالة الأجنبية، فنجد أن التجارة الدولية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية بعملة واحدة فقط.
- ✓ التجارة الدولية تتم مع نضم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية في ظل نضام واحد.
- ✓ وجود عقبات وموانع تشريعات وقوانين تنظم التجارة الدولية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.
- ✓ اختلاف طرق النقل، حيث أن 90 % من التجارة الدولية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها بالنقل البري على عكس التجارة الداخلية.
- ✓ اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الدولية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار المنافسة،الأنظمة المسيرة لأسواق ..الخ
- ✓ صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الدولية مقارنة بالتجارة الداخلية.
- ✓ اختلاف طرق وأساليب التمويل.

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق التجارة الدولية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الدولية من زاويتين مختلفتين.

[1] - حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، 2000، ص13.
[2] - عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص12.
[3] - حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص14 .

* المعنى الضيق: ويشمل:

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة (السلع).
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

* المعنى الواسع: ويشمل:

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة.
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة.
- ✓ الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- ✓ الهجرة الدولية للأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح "التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع مصطلح "التجارة الدولية"[1].

من خلا ل ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها: " عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى "الواردات" أو خارجة منها وتسمى "الصادرات"، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير ب"الصادرات غير المنظورة" وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـ "الواردات غير المنظورة"[2].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الدولية في المجالات التالية:

أولا: المجال الاقتصادي

تسعى التجارة الدولية في المجال الاقتصادي على تحقيق التالي:

[1] - سامي عفيفي حاتم ، **التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم** ،ج 1، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص36.
[2] - مجدي محمود شهاب ، وآخرون ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر ، 1998، ص19.

✓ تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

✓ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[1].

✓ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الإقتصادية.

✓ تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد من العملات الأجنبية[2].

✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[3].

ثانيا: المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الدولية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي[4]:

✓ زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.

✓ تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.

✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

✓ إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.

✓ التأثير المتزايد للتجارة الدولية على حياتنا اليومية.

ثالثا: المجال السياسي

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الإقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص373.
[2] - رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2000، ص 16.
[3] - رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1 ، دار الرضا للنشر، 2000، ص57.
[4] - رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص13.

تسعى التجارة في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود[2].

المطلب الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي

كانت الاهتمامات الأولى للدول المغاربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تتمحور حول الكفاح والنضال ضد الاستعمار، مرتكزة في ذلك على عوامل اللغة والدين والتاريخ والإرث والوجدان المشترك ، وقد أنجزت الدول المغاربية استقلالها تباعا، بدءا بليبيا التي تحررت من استعمار ايطاليا عام 1952، ونالت الدول الأخرى استقلالها فيما بين 1956 و 1962 من سيطرة فرنسا، وهي تونس والمغرب وموريتانيا والجزائر، لتجد هذه الدول نفسها أمام استحقاقات من نوع جديد، وتحتاج إلى وسائل وإمكانيات مختلفة للتغلب عليها. وقد أدركت البلدان المغاربية مبكرا أن التنمية الجادة لا يمكن أن تكون قطرية ضيقة، مما قد يعرضها لأن تمارس عليها شروط التبعية والانغلاق، وتكييف خططها وبرامجها طبقا لما ترسمه القوى المهيمنة، فالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكبر من أن تواجهها دولة بمفردها، بل حتى الدول الكبرى أصبحت تولد بفضائها الإقليمية[3].

ومن هنا يمكن القول أن الدول المغاربية في حاجة ماسة إلى إقامة التعاون والتكامل فيما بينها أكثر من أي وقت مضى.

[1] - رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص13.
[2] - رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص58.
[3] - محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة – قطر، 7-8نوفمبر 2007، ص2.

الفرع الأول: نشأة وتطور المغرب العربي

كان من إفرازات العولمة تصاعد وتيرة التحرر وبداية عصر التكتلات الإقليمية التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين فالتحديات التي فرضها قيام السوق الأوروبية المشتركة، وبروز تيار الوحدة في المشرق العربي، بإتمام الوحدة السورية المصرية، ومحاولة إقامة إتحاد هاشمي بين الأردن والعراق، دفعت القوى الشعبية لدول المغرب العربي الثلاث تونس والمغرب والجزائر على عقد مؤتمر طنجة في عام 1958، متخذة من الدعوة إلى وحدة المغرب العربي الكبير شعارا يعزز كفاحها من أجل التحرر، وقد سبقتها أول مبادرة سنة 1956 التي كان من المقرر أن تنعقد في مدينة طنجة بين زعماء الدول الثلاث، لإرساء البناء المغاربي، وأحبطت هذه المحاولة بسبب اختطاف الطائرة التي كانت تقل زعماء المقاومة الجزائرية من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي. وقد تضمن ميثاق طنجة عددا من المبادئ التي تحدد إطار التكامل الإقليمي وهي[1]:

- إقامة إتحاد فيدرالي بين الدول الأعضاء، بشرط حصول الجزائر على استقلالها.
- إنشاء جمعية استشارية تمثل شعوب المجموعة.
- إقامة أمانة عامة تتولى الجوانب التنفيذية.
- التأكيد على قرار المصير المشترك في العلاقات الخارجية والدولية.

تلخص المبادئ التي جاءت في ميثاق طنجة، سعي الدول الثلاث على العمل الإقليمي المشترك بعد استكمال بناء الدولة القطرية وتحريرها من الروابط التي تشدها على المراكز الاستعمارية، وتأمين استقلالها بالتعاون في مواجهة الهيمنة الغربية, وقد تم توقيع اتفاقيات الرباط عام 1963، لتحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة (تونس، الجزائر والمغرب) تجاه السوق الأوربية المشتركة، والتنسيق بين مخططاتها التنموية، واتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية, وفي أكتوبر عام 1964، انعقد أول اجتماع بين وزراء الاقتصاد المغاربة، اتخذوا فيه جملة من القرارات تتعلق بالمبادلات التجارية والتصنيع الجهوي، وتنسيق الإجراءات الجمركية، وتقرر أيضا في هذا الاجتماع إنشاء

[1] - محمد محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره**، دار الكندي للنشر، الأردن، 1998، ص468.

أجهزة التعاون المغاربي والمتمثلة في اللجنة الاستشارية القارة ومركز الدراسات الصناعية, ثم انعقد اجتماع ثاني في شهر نوفمبر من نفس السنة بمدينة طنجة المغربية، أولى خلالها وزراء الاقتصاد عناية خاصة بأحكام التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية وتوحيد في مجال القوى العاملة والتكوين المهني[1].

بعدها جاء اجتماع ليبيا في مايو 1965 الذي ركز على صناعة الفولاذ, إضافة إلى قطاع التأمين والمواصلات، وتنسيق سياسات التصدير في مجال الحلفاء وتنظيم الإحصائيات الصناعية. ثم تلاه اجتماع الجزائر في فبراير 1966، الذي تم التأكيد فيه على تنسيق السياسات التجارية مع الخارج، وسياسات السياحة والإحصاءات التجارية والصناعية، كما أيد أيضا التوصيات السابقة المتعلقة بصناعة الحديد والصلب وصناعة الزجاج والتركيب الهندسي خصوصا في قطاع صناعة السيارات، إضافة إلى اختيار العاصمة التونسية مقرا للجنة الاستشارية وتعيين ممثلي الحكومات وكاتب اللجنة. بعد ذلك تقرر في الندوة المنعقدة بتونس في نوفمبر 1967 دراسة آفاق التعاون، وطلب الوزراء في اجتماعهم وضع برنامج تنسيقي لخمس سنوات يؤدي على تكامل اقتصادي مغاربي، يشمل تحرير التجارة البينية، وتنسيق إجراءات الحماية إزاء الخارج، وزيادة التجارة البينية للمنتجات الزراعية، وإيجاد وسيلة للمدفوعات من أجل تشجيع التجارة الإقليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات المتفق على إنشائها وحمايتها من المنافسة الأجنبية.

وفي هذا الصدد أعدت اللجنة الاستشارية البرنامج المطلوب، وفقا لهذه الأسس وقدمت اللجنة هذا المشروع على مؤتمر الوزراء عند اجتماعهم في الرباط عام 1970، حيث تم رفض هذا المشروع نظرا لعدم قبول بعض الأعضاء [2]، وتقرر إعادة النظر فيه مرة ثانية عام 1975 في قمة الجزائر وعرضت اللجنة الاستثمارية صيغة جديدة للاتفاقية، تمثلت في أنشاء مشاريع صناعية مشتركة تنتج للسوق الإقليمية، غير أن هذا الأخير اعترضته مشاكل عديدة، على غرار قضية توطين المشروعات المشتركة، التضارب بينهما وبين المنشآت القطرية المتماثلة، وتفضيل الدول للمشروعات سريعة العائد. وهكذا فشل أسلوب التنسيق

[1] - مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2005. ص23.

[2] - محمد محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك –أبعاده وتطوره**، مرجع سبق ذكره، ص ص470 471 .

بين الصناعات، وأعقب ذلك مرحلة من الصراعات أدت إلى المديونية، وتراجع معدلات التنمية وضعف العلاقات التجارية، حيث توقف العمل بهذا المجتمع عندما أعلنت الجزائر تجميد عضويتها فيه عام 1979.

وخلال حقبة الثمانينيات مرت الدول المغاربية بظروف اقتصادية وسياسية صعبة، حيث انخفض الأداء الاقتصادي، وتنامت أزمة المديونية الخارجية، وانعكاسات انضمام اسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي الذي وقف استيراد العديد من المنتجات الزراعية من الدول المغاربية، وفي هذه الفترة تم عقد اتفاق الإخاء والوفاق بين تونس والجزائر وموريتانيا سنة 1983، وبدأ الحديث في أواخر 1987 عن تعزيز وتوسيع نطاق هذا الاتفاق ليضم كلا من المغرب وليبيا. كما استأنفت العلاقات بين الجزائر والمغرب في منتصف عام 1988 بعد قطيعة دامت 12 سنة، ليصبح الجو مهيئا لإعادة بعث العلاقة المغاربية

والاتفاق على التعاون الإقليمي بين الدول الخمس. وبدأت نقطة التحول الجديد المغاربي خلال القمة العربية التي عقدت في الجزائر في 1988، حيث عقد على هامشها اجتماع بين قادة دول المغرب العربي، صدر على إثره بيان زرالدة التاريخي، الذي شكلت فيه لجنة مغاربية عليا كلفت بوضع الإطار السياسي لإتحاد المغرب العربي. وتم التوقيع بشكل رسمي عن تأسيس "اتحاد المغرب العرب" من قبل رؤساء الدول الخمس في قمة مراكش في: 1989/02/17، والتي وضعت هياكل الاتحاد، متضمنة أهدافا وطموحات كبيرة خلال أربع سنوات مثل[1]:

- حرية التبادل التجاري
- إلغاء الحدود الداخلية
- إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار
- تحقيق الوحدة الجمركية

[1] - محمد الشكري، مرجع سبق ذكره، ص04.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للتعاون الاقتصادي المغاربي

تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989، وقد تم التوقيع عليها من طرف الدول المغاربية الخمسة: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وباعتباره منظمة إقليمية، يهدف إتحاد المغرب العربي إلى[1]:

- تمتين روابط الأخوة التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها.
- تحقيق التقدم والإزهار للمجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في حفظ السلم القائم على العدالة والمساواة.
- إتباع سياسة مشتركة في الميادين المختلفة.
- العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص، الخدمات ، البضائع ورؤوس الأموال. بعد تأسيس اتحاد المغرب العربي.

وأشارت وثيقة المعاهدة على أن السياسة المشتركة تهدف على تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يكون أساسه الحوار، وصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، وقد عززت المادة (14) من وثيقة الإتحاد على أن كل اعتداء تتعرض له دول الاتحاد يعتبر اعتداء على الدول الأخرى، كما أن المادة (15) نصت على إلزام دول الاتحاد بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق أراضيها من شأنه أن يمس بأمن وحرمة تراب أي منها أو بنظامها السياسي، وألزمت الأطراف أيضا بالإمتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل سياسي أو عسكري يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء، أما في المجال الاقتصادي فقد نصت المعاهدة في مادتها الثالثة على تحقيق التنمية الشاملة في دول الاتحاد من النواحي (الصناعية، الزراعية، التجارية والاجتماعي) خصوصا من خلال إنشاء مشروعا مشتركة [2]. ولم تغفل المعاهدة الجوانب الثقافية، حيث دعت إلى إقامة تعاون يرمي على تنمية التعليم على جميع مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية وصيانة الهوية القومية، واتخاذ ما يلزم من

[1] - جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العرب** ، دار العلوم والنشر والتوزيع، عنابه، الجزائر، 2004، ص 96.
[2] جمال عبد الناصر مانع، نفس المرجع، ص 99.

وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خاصة فيما يتعلق بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء الجامعات ومعاهد متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

وقد مرت تجربة التعاون الاقتصادي المغاربي قبل إنشاء الاتحاد علم 1989، بثلاث مراحل، حيث تردد الاختيار من جانب الوزراء المغاربة وممثليهم في اللجنة الاستشارية بين ثلاث صيغ للتعاون لم يكتب لأي منها النجاح والتجسيد على ارض الواقع، ففي البداية اعتمدت الدول المغاربية صيغة التعاون القطاعي أي التنسيق بين القطاعات، وكانت البداية بين قطاع التجارة والصناعة، وقد امتدت هذه المرحلة من 1964 على 1967 بعدها جاءت صيغة التعاون الشامل من 1968 على 1975، حيث انعقدت المفاوضات بشأنها حول صيغتين لمشروع الإنفاق، ولم تفز كلاهما بالقبول من جانب الوزراء. ثم انتقلت التجربة ابتداء من 1975 على ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع، وتتوسع على ميادين الزراعة والصناعات التقليدية [1]. وتقرر في ندوة الجزائر عام 1975

إنشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة، وتطلب إعداد ذلك دراسة مطولة امتدت من سنة 1976 إلى 1981، مما أفقدها المصداقية لعدم تماشيها مع المتغيرات الجديدة.

وقام مجلس الرئاسة المغاربي (وهو أعلى هيئة في مؤسسات الإتحاد) في أول لقاء جمع قادة الدول الخمسة في 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية، بوضع التوجهات الكبرى لإستراتجية إقليمية تتمحور أهدافها حول: تحقيق الأمن الغذائي المغاربي وترقية الموارد البشرية والطبيعية، والتعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع تبني إستراتجية مشتركة لتنمية اقتصادية بين البلدان الأعضاء، على أن يتم الوصل إلى هذه الوحدة، حسب هذه الإستراتجية، عبر ثلاثة مراحل ابتدائية[2]:

[1] - مصطفى الفيلالي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] - محمد بوبوش، **وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 42 ، 2008 ، ص88.

المرحلة الأولى (1992 -1995): تهدف هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير القانونية والإدارية والمالية التي تشجع على إنشاء إقامة مناخ للتعامل المغاربي، وكذلك وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية.

المرحلة الثانية: (1996 - 1999): إنشاء اتحاد جمركي، يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة، تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق الخارجية.

وقد قامت اللجنة الاقتصادية المغاربية مشروع إطار يتضمن الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة، والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية ووضع سياسة التجارة الخارجية، والاتفاق على مدونة تعريفية موحدة.

المرحلة الثالثة: ابتداء من سنة 2000، تأسيس اتحاد اقتصادي في بلدان المغرب العربي الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل والدي سيتجسد بإتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان الأعضاء.

وفي نفس الإطار تم إبرام اتفاقيتين بين الدول المغاربية، وتتعلق الاتفاقية الأولى بتبادل المنتجات الفلاحية، والتي وقعت في 23 جويلية 1990، حيث تضمنت ما يلي[1]:

- التعجيل بإقامة اتحاد جمركي استعدادا لتحقيق سوق مشتركة زراعية مغاربية.
- إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة ذات المصدر والمنشأ المحلي، من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم الماثلة المفروضة عند الاستيراد، باستثناء الضرائب والرسوم على الإنتاج المحلي في كل من بلدان الإتحاد.
- تأسيس لجنة مكلفة بالأمن الغذائي بوضع قوائم المنتجات الزراعية المعفاة من كل إجراء تعريفي.

[1] - Direction des étude et de prévisions financieres, ministére de l'economie et des finances, **enjeux de l'intégration "le cout non Magreb"**, etudes-DEPF, octobre 2008,p02.

أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية، التي أبرمت في 10 مارس 1991 بين بلدان المغرب العربي والت ركزت على ما يلي:

- إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر والمنشأ المحلي من الحقوق الجمركية، الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عند الأستراد.
- إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر و المنشأ المحلي والمحددة في قوائم، من كل الإجراءات غير التعريفية، وتوسع هذه القوائم تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية، الصحة والأمن السارية لدى البلد المستورد.

وامتداد لمعاهدة مراكش، تم إبرام عدة اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية حيث نسجل الاتفاقية المبرمة بين تونس والمغرب التي دخلت حيز التنفيذ في 16 مارس 1999، التي نصت على إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين خلال فترة انتقالية تمتد إلى غاية 31 ديسمبر 2007 على الأكثر، وبيان التفكيك التعريفي قد تم وضعه حسب حساسية وطبيعة المنتجات الموجودة في القوائم الملحقة للاتفاقية.

وقد سبق ذلك محاولات لترتيب الإطار القانوني للمبادلات المغربية – التونسية بإبرام اتفاقيات، منها بروتوكول التعاون التقني المبرم بين وزارة الصناعة، والتجارة والحرف المغربية ووزارة التجارة التونسية (1998)، اتفاقية المركز المغربي لترقية الصادرات ونظيره التونسي (1981) إضافة إلى القانون الداخلي المنظم لغرفة التجارة والصناعة المشتركة المغربية التونسية (1987).

أما الإطار القانوني للمبادلات بين الجزائر وتونس فهو منظم من خلال اتفاقية تجارية (1981) مكملة باتفاقية متممة (1984) المتعلقة بالإعفاء من حقوق الجمارك والرسوم ذات نفس الأثر بالنسبة للمنتجات من مصدر محلي لها تكامل دني يقدر بـ 50%.

أما بالنسبة للجزائر والمغرب، فقد وقعا البلدين في 14 مارس 1989 اتفاقا تجاريا وتعريفيا يؤسس التقديم المتبادل للتعريفات التفضيلية بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين

ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 06 فيفري 1990 والذي على إعفاء مجمل المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك والرسوم المماثلة.

تخصص الاستفادة من المعاملة التعريفية التفضيلية للمنتجات التي تلبي قواعد المنشأ المحدد في الاتفاقية ويتعلق الأمر بـ[1]:

- السلع المنتجة كلية في بلد التصدير (المنتجات الحيوانية، النباتية أو المعدنية بما في ذلك الثروات الطبيعية).
- منتجات محولة في بلد التصدير وأن التقييم المحلي ليس أقل من 40% من القيمة الإجمالية للمنتجات التامة (الانطلاق من المصنع).
- إضافة على قواعد المنشأ، يكون منح النظام التفضيلي مشروطا باحترام القاعدة المسماة (النقل المباشر)، المتضمن نقل المنتجات مباشرة من البلد المصدر نحو البلد المستورد دون المرور ببلد آخر.

من جهة أخرى، نصت هذه الاتفاقية على أحكام إضافية تتضمن النقاط التالية:

- تسهيل إجراءات المبدلات، خاصة في مجال منح رخص الاستيراد والتصدير.
- منح إعفاء جمركي على العينات ووسائل الإشهار بما في ذلك المنتجات والأدوات الضرورية لتنظيم التظاهرات التجارية (معرض وصالونات).
- منح الأدوية للمؤسسات والمتعاملين الوطنيين في مجال النقل.
- إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر والمنشأ المحلي من الحقوق الجمركية، الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عند الإستراد.

[1] - محمد عباس محرزي ، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص49.

المطلب الثالث: أجهزة التعاون المغاربي

تولت لجنة متابعة قضايا الاتحاد مهمة وضع الصيغة النهائية للبيان المؤسسي للإتحاد المغاربي، الذي اقره اجتماع القمة الأول عام 1990 مع إعطاء الأجهزة مزيدا من الفاعلية في عملها الوحدوي. وحسب اتفاقية التأسيس يتكون الإطار المؤسسي للإتحاد من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية، أو بصيغة يحتوي الهيكل التنظيمي للإتحاد على ثلاث مستويات وهي: المستوى التقريري والتنفيذي، والمستوى الإداري والاستشاري، المستوى التنسيقي والمتابعة، بالإضافة على المستوى التخصصي.

الفرع الأول: الأجهزة ذات الطابع التقريري والتنفيذي

تعتبر أجهزة هذا المستوى قمة الهرم في الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي، حيث يضم مجلس الرئاسة ومجلس وزراء الحكومات.

1 -**مجلس الرؤساء:** وهو أعلى هيئة في الإتحاد ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء في الإتحاد، يقوم برسم السياسة العامة للإتحاد وتوجيه نشاطه، وله وحده سلطة اتخاذ القرار، شرط أن تصدر القرارات بالإجماع وتكون رئاسة المجلس بالتناوب ولمدة ستة أشهر، وعدلت المدة إلى سنة كاملة، وللمجلس صلاحية عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلكن والنصاب القانوني لصح انعقاد الدورة مهما كانت طبيعتها يستلزم حضور جميع الإطراف[1].

2 -**مجلس وزراء الخارجية:** يتكون هذا المجلس من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، وهو بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي من حيث الأهمية في الرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، ويشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسي وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة، وتنسيق خطط التنمية، تقديم المشاريع والتوصيات والدارسات على مجلس الرؤساء، كما تنسق السياسات والموقف في المنضمات الإقليمية والدولية،

[1] - جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنضمات العالمية والإقليمية والمتخصصة** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ط1، 2007، ص ص273 274.

وينضر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة من أعمال. ويجتمع هذا المجلس مرتين في السنة، وتكون رئاسته بالتناوب وتؤخذ قراراته بالإجماع.

3 -**مجلس وزراء الحكومات:** وهو جهاز من أجهزة التنفيذ حسب المادة (07) من معاهدة إنشاء الإتحاد، حيث تنص على: "لوزراء حكومات الدول الأعضاء، أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك"، ولم تحدد المادة اختصاصات المجلس، والملاحظ أن هذا الجهاز نموذج متميز حيث جاء خلافا لمعظم التجمعات الإقليمية".

الفرع الثاني: الأجهزة ذات الطابع الإداري والاستشاري والقضائي

وتتمثل هذه الأجهزة في الأمانة العامة ومجلس الشورى والهيئة القضائية:

1 -**الأمانة العامة:** وهي الجهاز الإداري والفني للإتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لها في تضامها الأساسي والمهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة، وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الإتحاد، وتضم ممثل واحد عن كل دولة، وتكون رئاستها بالتناوب، وتتمثل فيما يلي[1]:

- تنفيذ قرارات رئاسة الاتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإعداد التقارير الدورية.
- التنسيق بين الأجهزة المختصة في المجالات الإعلامية والتوثيق لتوفير رصيد من المعلومات والإحصاءات اللازمة عن الدول الأعضاء.

2 -**مجلس الشورى:** وهو بمثابة برلمان مغاربي يتكون من نواب ينتخبهم زملائهم من المجالس النيابية الوطنية، وعددهم كان 10 أعضاء لكل دولة، وانتقل العدد إلى 20 عضو، ثم 30 عضو لكل دولة، أي بمجموع 150 عضو للمجلس ككل. وينحصر دوره في إبداء رأيه فيما يعرض عليه مشاريع وقرارات، كما له الحق أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه مناسبا من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ويربط الصلة

[1] - قصري محمد عادل، **التجارة الليبية لإتحاد المغرب العربي**، منشورات الحياة الصحافية، الجزائر، 2009، ص25.

3 -بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات الإفريقية المماثلة، وربط الصلة أيضا بالجمعيات والمنضمات غير الحكومية لدعم مسيرة الإتحاد.

4 -**الهيئة القضائية:** تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة عضو يعينها رئيسها لمدة ست سنوات، وتجدد العضوية بالنصف كل ثلاث سنوات، ويختار من بينهم رئيس لمدة سنة واحدة. وتختص بالمهام التالية[1]:

- مهمة استشارية في المسائل القانونية التي تعرض من طرف مجلس الرؤساء والهيئات الأخرى في الإتحاد.
- مهمة تحكيمية في النزاعات الناشئة بين الدول الأعضاء التي تحال عليها من مجلس الرؤساء والإطراف إذا اتفقت على ذلك.
- مهمة قضائية تتمثل في الفصل والحكم في النزاعات التي تنشأ بين الإطراف في تفسير أو تنفيذ المعاهدة، أو الاتفاقيات المكملة لها، وتكون أحكامها في هذه الحالة ملزمة.
- الفصل في النزاعات التي يمكن أن تقوم بين مؤسسات الإتحاد.

الفرع الثالث: أجهزة التنسيق والمتابعة

وتتمثل هذه الأجهزة الخاصة بالتنسيق والمتابعة في لجنة المتابعة، واللجان الوزارية المتخصصة، والمجالس الوزارية القطاعية.

1 -**لجنة المتابعة:** تعتبر لجنة المتابعة هيئة متخصصة في التنفيذ، وقد نصت المادة (9) من معاهدة التأسيس على أنه يجب على كل دولة عضو أن تعين في مجلس وزرائها عضوا يختص بشؤون الاتحاد، وهؤلاء تتألف منهم لجنة مهمتها متابعة قضايا الاتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات، وتطبيق القرارات وتنشط العمل الوحدوي، وتقييم التقدم

[1] - نفس المرجع السابق، ص:29.

الحاصل، ومع تحديد العوائق واقتراح الحلول، وتقديم نتائج أعمالها في الأخير على مجلس وزراء خارجية.

2 -**اللجان الوزارية المتخصصة:** تم استحداثها في قمة تونس وتتكون من أربعة لجان وزارية تهتم كل لجنة بالدراسة والبحث في مجال اختصاصها، وهي[1]:

*لجنة الأمن الغذائي.

* لجنة البيئة التحتية الأساسية.

* لجنة الموارد البشرية.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة لمتابعة التعاون بين الإتحاد المغاربي والمجموعات الإقليمية العربية من جهة، والتعاون مع الجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

3 -**المجالس الوزارية القطاعية:** وهي مجالس فنية يترأسها وزراء، وتضم مجموعة من الخبراء في القطاعات والميادين المعنية وفرق عمل أما طريقة العمل فتبدأ بتحضير الموضوع من طرف الخبراء وفرق العمل، وترفع المحاضر بتوصيات على المجلس القطاعي الذي بدوره يرفعها إلى اللجنة الوزارية المختصة، ثم بعد ذلك يرفع العمل إلى مجلس وزراء الخارجية وأخيرا على مجلس الرئاسة.

أما المجالس القطاعية المعمول بها حاليا فعددها ستة وهي[2]:

* المجلس الوزاري المغاربي للتربية والتعليم والبحث العلمي

* المجلس الوزاري المغاربي للثقافة والإعلام.

* المجلس الوزاري المغربي للنقل والمواصلات.

* المجلس الوزاري المغربي للصحة.

* المجلس الوزاري المغربي للطاقة.

* المجلس الوزاري المغربي للداخلية.

[1] - محمد علي داهش، **دراسة في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ، منشورات اتحاد العرب، دمشق، 2004، ص197.

[2] - مختار مسامح، **توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي ما بين الضرورة الإقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص224.

الفرع الرابع: الأجهزة المختصة

لم تغفل معاهد إتحاد المغرب العربي الجانب الحساس والأكثر مساسا بحياة رعايا الدول الأعضاء، والأكثر حضورا في واقعهم المعيشي ومن هذه الأجهزة ما يلي[1]:

1 -**الجامعة المغاربية**: تم اتخاذ قرار إنشاء هده الهيئة العلمية في دورة الجزائر في جويلية 1991، وحدد مقرها بطرابلس، وقد قدرت ميزانيتها الأولية بـ 1185000 دولار. وتتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول الإتحاد حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل قطر منها. وتهدف الجامعة إلى تكوين الطلبة والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها إدارة الجامعة.

2 -**الاكادمية المغاربية للعلوم** : ومقرها طرابلس وتم تأسيسها لإقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الإتحاد، وبينها وبين المؤسسات المماثلة في البلدان الأجنبية. كما تعمل على تطبيق بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار المغرب العربي، بالإضافة على تمكين الباحثين في الإتحاد على المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.

3 -**المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية:** تم التوقيع على إنشائه بتاريخ 1991/03/10 ومقره تونس. يهدف على المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات الصلة المشتركة في جميع المجالات. كذلك تشجيع انسياب رؤوس الأموال واستثمارها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها ويكمن توضيح الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي من خلال الشكل رقم (1)

[1] - جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنضمات العالمية والإقليمية والمتخصصة** ، مرجع سبق ذكره، ص296.

الشكل رقم (01): يبين الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي

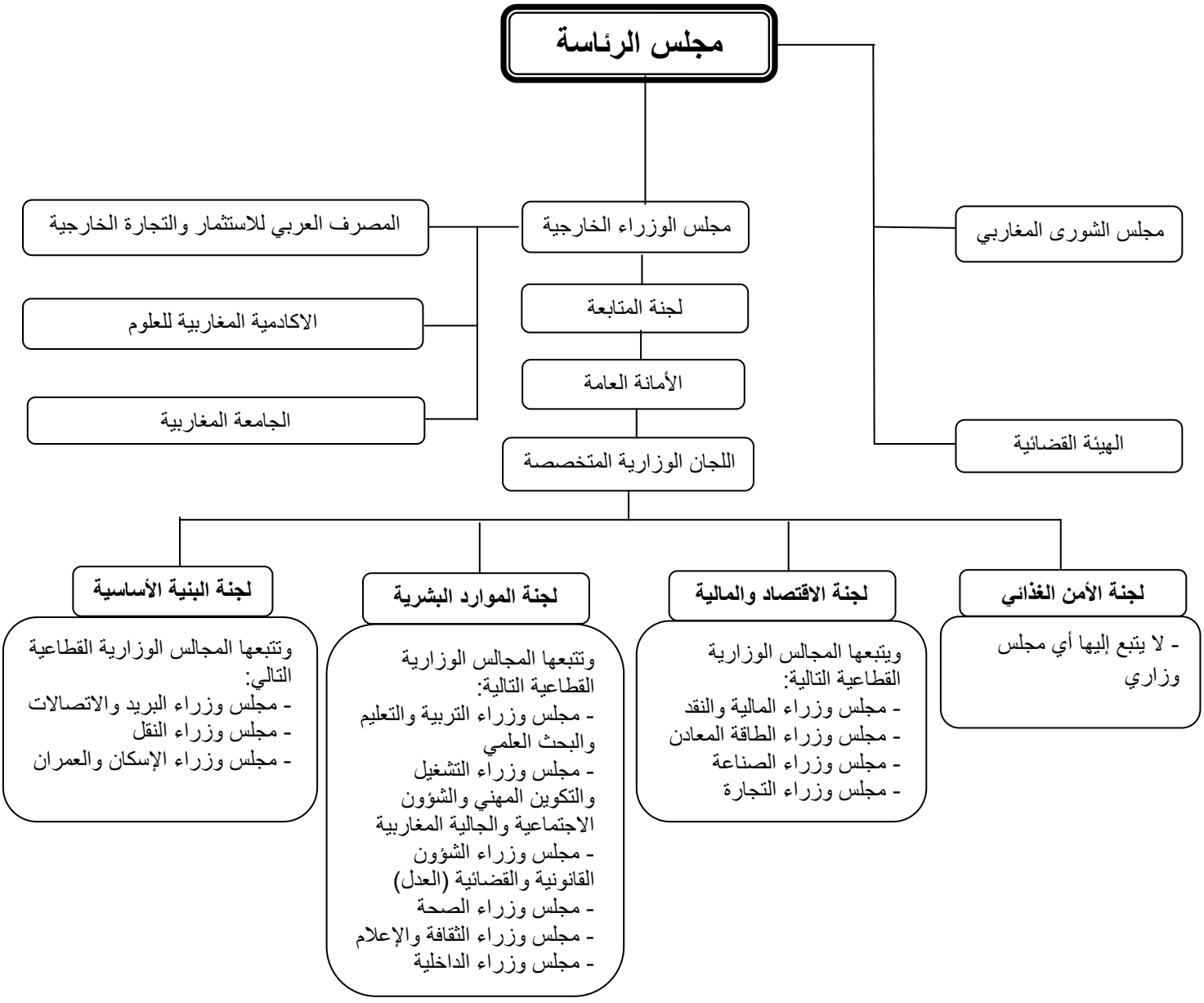

المرجع: جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنضمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، مرجع سابق، ص298.

المبحث الثاني: التجارة البينية لدول المغرب العربي، أهميتها ودوافع نموها

ترتبط كل دول العالم فيما بينها بعلاقات مختلفة، تؤدي إلى وجود قوة خارجية واقتصادية وسياسية في أغلب سياساتها التنموية، وقد تكون هذه العلاقات بسيطة منها ما هو في طور النمو، ومنها ما هو في مراحل أكثر تقدما، ومن المعلوم أنه لا تستطيع أي دولة مهما كانت قوتها وتنوع إنتاجها أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، وبالأخص دول الجوار أو تلك الدول التي تربطها بها علاقات اقتصادية ودينية وجغرافية وإقليمية.

المطلب الأول: أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في تحديد قيمة الناتج القومي الإجمالي، فكلما زادت قيمة (الصادرات – الواردات) كلما زاد مستوى الناتج القومي الإجمالي، وتحدث التجارة الدولية بين الدول نتيجة في اختلاف القدرات الإنتاجية بين الدول لإخ ـلاف الموارد الاقتصادية والتقنيات الإنتاجية التي تؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وبالتالي نجد أن هناك تخصص في الإنتاج بين الدول ، فالدول تقوم بإنتاج السلع التي تكون تكاليف إنتاجها منخفضة واستيراد تلك السلع التي تكون تكاليف إنتاجها مرتفعة[1].

فقد بلغت نسبة التجارة العربية مركزا مهما بخصوص النشاط الاقتصادي ، وتبين تلك النسبة العالية مدى الارتباط الكبير للاقتصاد العربي بالاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، والبيئية، والمحلية، تلك المسألة الناجمة عن طبيعة الهياكل الاقتصادية ودرجة نموها، فالاقتصاد العربي يعتمد على الاستيراد بغية أغلب احتياجاته فقد شكل الاستيراد أداة مهمة للأقطار العربية من أجل الحصول على حاجاتها من السلع الرأسمالية وما يواكب ذلك من وسائل تكنولوجية للتنمية، وبناء القاعدة الإنتاجية القابلة للتطور، شأنها في ذلك شأن بقية الدول العالم وينعكس أثر الثورة العلمية والتكنولوجية على التجارة العربية في التغيرات التي تحدث في هيكل التجارة السلعي فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات والهيكل السلعي للواردات[2].

[1]- محمد رياض رشيد وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد، منشورات ELGA** ، جامعة الفاتح ، ليبيا، 1995، ص329.
[2]- محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص201.

وتتمتع دول المغرب العربي بالمميزات للتجارة البينية بين دول المغرب العربي وبين العالم الخارجي، واستغلال هذه التجارة لصالح النمو والتنمية، دور في تحقيق النمو والتنمية، ومن الفوائد المتحققة منها هي:

- تعتبر منفذ لتصريف المنتجات الزائدة عن حاجة السوق المحلية فالمنتجات المحلية قد تكون أكبر مما يستطيع السوق المحلية استيعابه، فمثلا لا يستطيع الاقتصاد الليبي استيعاب النفط الخام ولا يستطيع استيعاب كل إنتاجه من الغاز أو المواد البيترو كيماوية، ودول المغرب العربي لا تستطيع أن تستوعب العمالة الزائدة عن احتياجها، وهكذا بالنسبة للباقي.
- يمكن عن طريق الاستيراد الحصول على كثير من السلع التي لا تنتجها الاقتصاد أو ينتج منها بكميات قليلة، فمثلا لا تستطيع المغ رب الحصول على ما يكفيها من النفط والغاز لذلك تقوم باستيراده من ليبيا والجزائر، وليبيا بدورها يمكن أن تستورد الأدوية والمعدات الطبية من تونس.
- القدرة على تمويل الكثير من المشاريع المحلية عن طريق استيراد رؤوس الأموال من دول الجوار فيمكن للمغرب استيراد رؤوس الاورال من الجزائر أو ليبيا وذلك بالاقتراض أو استقبال رؤوس الأموال من إحدى الدول التي تمتلك فائض في رأس المال مثل ليبيا.
- التمكين من الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات البينية، حيث أن تحقيق معدلات نمو عالية يتطلب وجود كوادر فنية ناهرة من الأيدي العاملة ولو بشكل أكثر نسبيا من الاعتماد على الدول الخارجية وبالتالي لابد من ترك الحرية ولو بشكل أكثر نسبيا من الاعتماد على الدول الخارجي وبالتالي لابد من ترك الحرية لهذا العنصر المهم لإنتقال عبر الحدود من بلد إلى آخر.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات، وخاصة بالنسبة إلى البلدان الصغيرة والنامية حيث أن التجارة تؤدي إلى زيادة تراكمية في رأس المال ، وهذه البلدان تحتاج إلى معدات استثمارية لا ينتجها الاقتصاد المحلي1.

أخير فإن التغيرات في الناحية الفنية والتكنولوجية، والتقدم في الحصول على الموارد الاقتصادية وتغيير أنماط استهلاك كلها سببت في زيادة التجارة الدولية بالنسبة للسلع الكاملة

[1]- محمد علي داهش، مرجع سابق، ص205.

الصنع النصف مصنعة والبترول ومشتقاته، وخدمات الحديد وبعض الموارد الأولية و الاستخراجية الأخرى.

ومنها تأتي أهمية أنماط العالمية لطرق التجارة من جذب مناطق البترول وبعض مناطق الاستخراج المعادن الاستخراجية وإذا كانت المعادن لم تغير كثيرا من اتجاه طرق التجارة الرئيسية فإنها قد أضافت إمدادات هامة نحو حقول البترول في شرق الأوسط وشمال إفريقيا التي جذبت المزيد من مق لات البترول إلى شرق البحر المتوسط، والخليج العربي وقناة السويس، وساحل شمال إفريقيا كلها إضافة إلى طرق التجارة الدولية1.

مما سبق نرى أن زيادة المبادلات التجارية السلعية والخدمية بين دول المغرب ضرورة ملحة لهذه الدول، فهي الطريق إلى التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادي بما توفره من فرص تكاملية ما بين دو لة وأخرى من دول المغرب العربي، فهي تفيد في توسيع السوق والاستفادة من الثروات، وتقوى العمل ورؤوس الأموال واختلاف توزيعها من دول إلى أخرى وما يحصل من تقدم دول العالم هو نتيجة طبيعية لاهتمامها بتجارتها المحلية والإقليمية والعالمية.

المطلب الثاني: الدوافع الأساسية لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي

مما لا شك فيه أنه إذا أمعنا النظر إلى التجارة البينية المغربية فنجد أن حجمها لا يزال محدود وبنيتها غير مستقرة ورغم وجود كل هذه المشاكل والمعوقات التي وقفت حائلا أمام نمو هذه التجارة بين الدول، إلا أن هناك كثر من الدوافع الأساسية التي تهتم بنمو التجارة البينية المغاربية حيث يمكننا إلقاء الضوء على أهم الدوافع لنمو التجارة البينية المغاربية:

أ - باعتبار التجارة البينية هي من الأساس القوية للتكامل الاقتصادي المغربي، فإن التكامل يساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية بين الدول المغرب العربي، وانعكاساتها على مبادلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للمواطن المغاربي عن طرق زيادة معدلات التوظيف ويترب على ذلك من حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة.

[1]- - قصري محمد عادل، مرجع سابق، ص 38.

ب -إن النمو المتوقع في التجارة البينية المغاربية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ت -إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات المغ اربية، بفعل سياسات تحرير وتدابير تنمية التجارة تؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وحفز الصناعات التحويلية وتحقيق اقتصاد الحجم الكبير، وتوليد الوفرات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات المغاربية.

ث -الدافع الأساسي والاهم في كل الاقتصاديات المغاربية، لتوسيع أسواقها مع تعاظم طاقتها الإنتاجية ووجود نسبة كبيرة عاطلة منها، بسبب ضيق حجم السوق على مستوى الاقتصاد الواحد من الاقتصاديات المغاربية.

ج -سياسات الحماية المطبقة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحمائية الجديدة تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام وتوسيع التجارة البينية المغاربية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك[1].

ح -إن زيادة التجارة البينية أصبحت ضرورة ملحة في ظل العولمة، نظرا لتزايد التنافسية العالمية في ظل العولمة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تزايد التجارة المغاربية البينية يزيد من المنافسة بين الصناعات المغاربية وهو في حد ذاته يجعل الصناعات أكثر قدرة على المنافسة العالمية.

خ -حدوث تقارب في الأنظمة والسياسيات الاقتصادية في الاقتصاديات المغاربية بعد التطبيق المتزايد لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي تتجه بها جميعا نحو اقتصاديات السوق وسياسيات تحرير التجارة الدولية وبذلك تزول أو تخف احدى العقبات التي كانت تقف أمام الانطلاق ونم التجارة المغاربية البينية[2].

د -تقارب النمط الاستهلاكي المغاربي من ناحية الدين، واللغة والأذواق تشابه العادات والتقاليد الواحدة والأماني والتطلعات القومية، والتواصل الجغرافي يعطي الصناعات المغاربية خبرة نسبية وتنافسية بحيث تجعل المنتجات المغاربية أقل تنافسية فيما بينها وأكثر تنافسية المنتجات التي تأتي من الاقتصاديات الأخرى.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، ط1، مجموعة النيل العربي، القاهرة، 2003، ص110.

[2]- نفس المرجع، ص 111.

ويكمن الإشارة في هذا الصدد أن هناك الكثير من الدوافع الأساسية لنمو التجارة المغاربية البينية، إلا انه يجب على الدول المغاربية تركيز على أن تتجه إلى التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية والتركيب السلعي لصادراتها مع التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلة لحداثة في اقتصادياتها سواء من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أو من خلال الدول البترولية ورغبتها في تنوع الاقتصاد القومي.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي

تعد التجارة بين التكتلات والدول المختلفة واحدة من أهم مؤشرات التكامل أو مقومات حدوثه بين الأطراف ذات العلاقة، والتجارة البينية توجه عملية تنمية وزيادة هذا النوع من الأنشطة مجموعة من العوامل والتي يمكن حصرها في الآتي:

1 -**سياسات التصحيح الاقتصادي وانعكاساتها على التجارة البينية:**

أدى الاتجاه لدى أغلب الدول نحو اقتصاد السوق إلى تحرير سياسات التجارة بهدف إزالة التشوهات الناتجة عن الضوابط والإجراءات التنفيذية التي كانت تفرض على أنظمة التجارة، قد أدى ذلك إلى تخفيف أو إلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتقليص قائمة السلع المحظورة واستيرادها وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وتقليل الامتيازات والإعفاءات الجمركية والتجارية الممنوحة من قبل السلطات إلى بعض الجهات من هيئات حكومية أو مؤسسات للقطاع العام1.

2 -**تطور الهياكل الإنتاجية والقدرة التنافسية في ضوء التطورات الدولية** : شهدت الدول العربية بشكل عام خلال العقود الأخيرة حدوث تحولات في الهياكل الإنتاجية ، تمثلت في تنويع قواعدها الاقتصادية بتطبيق خطط تصنيع أسفرت في إنتاج سلعة واسعة من السلع المصنعة والنصف المصنعة الموجهة نحو إحلال الواردات أو التصدير الخارجي .

[1]- محمد عبد الرشيد علي، **العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، 2004، ص725.

إلا أن هذه القدرات الإنتاجية لم تتمكن من الاستفادة من أسواق الدول العربية الأخرى على الوجه الملائم كمنافذ لمنتجاتها التصديرية غير التقليدية والتي يفترض أنها تمثل الأسواق الطبيعية لها [1]

و كانت النتيجة لذالك هو اختناق الطاقات الجديدة داخل أسواق محلية محدودة و ارتفاع التكلفة و حرمان المشروعات من إمكانية التطوير و التوسيع ، بل تهديد التنمية الصناعية ، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي و فرص العمل و تجميد رأس مال المستثمر في الصناعات الجديدة .

و هنا تظهر ضرورة الهياكل الإنتاجية للدول المغاربية و توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة القدرة الإنتاجية داخل الأسواق للسلع الأخرى في جميع الأسواق الدولية و مواكبة التطورات الاقتصادية الدولية ما أمكن من اجل زيادة التجارة البينية المغاربية وزيادة معدلات التبادل و التنمية .

3 - تنمية التجارة البينية المغاربية المحررة في دعم التكامل الاقتصادي العربي :

ما من شك فيه أن التحرير الشامل للتجارة البينية في إطار مشروع عربي كلي للتكامل الاقتصادي من شأنه أن يعود بنتائج ايجابية لا حدود لها على الاقتصاد بكافة قطاعاته للاستفادة من إمكانية قيام سوق عربية واسعة ، وذالك استنادا إلى ما يمكن أن يحققه من مزايا الإنتاج الكبير ، إضافة إلى الدور الطبيعي للتجارة كمحرك للتنمية الاقتصادية .

ومن أهم النتائج إتاحة الفرصة لقوى السوق في تحقيق التكامل و التنمية ، من خلال التخصص و تقسيم العمل و التشابك الإنتاجي و تحقيق تعبئة وتوزيع أفضل للمواد وتوجيهها نحو توسيع و تنويع القاعدة الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية

و يرجع الاهتمام بمدخل تحرير التبادل التجاري بين الدول المغاربية باعتباره الأداة المناسبة

[1] - نفس المرجع السابق، ص 725 -727.

و يمكن القول من خلال السعي و الاهتمام وراء الأهداف المرجوة من مدخل التكامل التجاري ، فقد أبرمت الدول المغاربية العديد من الاتفاقيات و القرارات في مجال تحرير التجارة المغاربية البينية ، إضافة إلى تلك الاتفاقيات الأخرى التي تتعلق بالتبادل التجاري المغاربي، و تسهيل انسياب السلع و الخدمات بين الدول المغاربية [1].

المبحث الثالث: التنمية الفلاحية في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الاقتصادية في الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم، و الدور الذي يلعبه في تنمية اقتصاديات تلك الدول من حيث مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي والنمو والتقليص من الفقر، ومصدرا لكسب ا لرزق للغالبية العظمة من السكان، هذا فضلا عن مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي وفي زيادة حجم الصادرات، وكذا توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى نمو القطاع الفلاحي قد شكل تاريخيا بذرة الأساس للثورة الصناعية التي انتشرت في مختلف دول العالم.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها:

تعتبر التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية ومفهومها وأهدافها يكاد لا يختلفان عن مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية، وهو ما نتطرق غليه فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الفلاحية، فقد عرفت على أنه ا مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاج وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[2].

[1] - محمد الأمين، **أثر التغيرات العالمية و الإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي**، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس، ليبيا، 2007 ،ص ص 90-91 .

[2] - عزام البلاوي، **التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية**، معهد البحوث والدراسات العليا، الأردن، 1967، ص22.

كما عرفت التنمية الفلاحية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الفلاحية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية الأزمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الفلاحية الأفقية، أو من خلال تكييف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الفلاحية ، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة علة التربة وترشيد استغلال المياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية[1].

-وفق ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2005، فإن التنمية الفلاحية هي: استخدام الموارد المتاحة لأحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، حيث تتمثل هذه الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد الطبيعية والتكنولوجيا الزراعية.

-من هذه التعاريف نجد أن مفهوم التنمية الفلاحية يتفق مع مفهوم التنمية الاقتصادية فكل منها يركز على الجانب المادي المتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة إنتاج ، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، غير أن مفهوم التنمية الفلاحية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الفلاحية والريفية المستدامة. وفي هذا المجال حددت اللجنة الزراعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية والريفية إلى تحقيق الاستدامة وتتمثل في[2]:

-بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم المؤسسات من فهم بيئتهم وإدارتها، ويقوم على ذلك التعلم الزراعي ونشر المعلومات مع ضرورة أن يصاحب ذلك المؤسسات الفاعلة.

-حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي.

-استخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الزراعية، وإدارة البيئة الطبيعية ويتم هذا من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص.

[1] - رفعت لقوشة، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر، 1998، ص11.

[2] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مكانة الزراعة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة** ، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة، والدورة السادسة عشر، روما، 30 مارس 2001.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف التنمية الفلاحية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الج وانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الفلاحية هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية الاقتصادية حيث أن التنمية الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

-زيادة الإنتاج الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية.

-زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.

-رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم عل ى القطاع الزراعي، وهذا من خلال تحقيق زيادة الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.

-تحقيق الاستمرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات الاستغلال المواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم استقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية موسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجلات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية.

[1] - عزاوي أعمر، **إستراتجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في للوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005، ص9،ص10.

-التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أ و تطوير الوحدات الموجودة في مختف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفر أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.

-التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين ابرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها- حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار على ارتفاع معدلات نم الدخل الوطني، ال ذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسين هما:

-توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.

-تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

-العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.

-توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مدا خيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

المطلب الثاني: تطور التنمية الفلاحية في الجزائر

عرفت التنمية الفلاحية هي الأخرى مرحلتين أساسيتين للتنمية ارتبطتا بالتحو يلات الاقتصادية التي عرفتها البلاد وه ذين المرحلتين هما:

أولا- التنمية الزراعية قبل 88 (في ظل النظام الاشتراكي):

عرف القطاع الفلاحي في ظل هذا النظام عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان أهمها.

-التسيير الذاتي الذي جاء بعد الاستقلال مباشرة وكان بهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إسناد تسيير المزارع المسترجعة من الاستعمار على الفلاحين بغرض إعادة الاعتبار للفلاح من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالقطاع خاصة وأن أغلبية السكان في هذه الفترة هم في الريف والذين يعانون من صعوبة العيش والجهل وتفشي الأمية، وكذا العمل على إشراكهم في بناء الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تأت بالنتائج المرجوة نظرا لمركزي ة التسيير والبيروقراطية، مما أدى بالدولة إلى إعادة النظر في تسير القطاع خاصة مع تطبيق نظام المخططات التنموية وأداة تأميم الأراضي الفلاحية.

-فجاء تطبيق نظام الثروة الزراعية في سنة 1972 بهدف إحداث تغيير ج ذري في الأرياف من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي كان يتسم بها الريف الجزائري، عن طريق تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة لها وإعادة توزيعها، ومساعدته الفلاحين وخلق الظروف المناسبة التي تعمل على تحسين وترقية سكان الأرياف، مع ضمان استقرارهم وتحسين مستوى معيشتهم.

-في سنة 1981 عرف القطاع إعادة تنظيم بسبب انتهاج الدولة سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني، نتج عنه حل 6000 من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، وبذلك تم إنشاء 3264 مزرعة فلاحيه اشتراكية [1].

كما صدر في 1983 القانون 83-18 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح، وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد الفلاحية من اجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات، إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع، وكذا الضائقة المالية التي عرفته البلاد سنة 1986، نتيجة انخفاض وارداتها من المحروقات، مما دفع الدولة إلى التفكير في إصلاحات جديدة تمكنها من التخلص من مشاكل تمويل القطاع، و من الخسائر التي كانت تتحملها خزينة الدولة.

[1] - زبيري رابح، **الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1996، ص26 .

ثانيا: التنمية الزراعية بهد 88 (التحول على اقتصاد السوق): نتيجة فشل التسيير المركزي الذي لم يشجع العمال في لقطاع الفلاحية على الإنتاج، وإرتقاع المديونية وخدمة الدين لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كلف بتمويل الفلاحة ، دفع السلطات الحكومية على اتخاذ إجراءات جديدة في تنظيم الإنتاج، للتخفيف من عجز الميزانية العمومية للدولة اتجاه القطاع، وجعله أكثر فعالية من خلال التوجه نحو خوصصة شاملة وحرية في الإنتاج والتسويق، وذلك بتطبيق القانون 87-19 المؤرخ في: 1987/11/08، والمتعلق بإعادة تنظيم الأملاك العمومية، بهدف التوسع الرأسي للإنتاج من خلال تكثيف العملية الإنتاجية، مع حرية اتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق والمبادرة، خاصة في تطبيق الإنفاق الإتماني مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 لإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخلص من الإنفاق العمومي ، كما أن صدور قانون 90-25 المؤرخ في: 1990/11/18 المتعلق بالتوجه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي المؤممة بأمر رقم 71-73 المؤرخ في : 1971/11/18 إلى أصحابها الذي بلغ عددهم آنذاك مايعادل 22336 مالك[1] والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في: 1992/11/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، والبرنامج الاستعجالي الذي صادقت عليه الحكومة بتاريخ: 1998/01/23 المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى لهذه المشاريع من جلب المياه، وتوصيا الكهرباء، وشق الطرق وإنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح، جعل هذا البرنامج تعمل على زيادة التوسع الأفقي للأراضي الزراعية، وتوفير مناصب الشغل لخريجي المعاهد الفلاحية والقوى العاملة الشابة في الأرياف، وتشجيع برامج الاستثمار في المجال الفلاحي، وتوسيع الهجرة العكسية، وفي هذا الإطار حددت وزارة الفلاحة عدد امتيازات ومناصب المطروحة في برنامج الاستصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز

في بداية الألفية الثالثة عرف القطاع الفلاحي مرحلة جديدة من التنمية الزراعية تزامنت مع تطبيق الإنعاش الاقتصادي ، تمثلت في تطبيق إستراتجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

[1] - رجراج محمد، **أثار الإصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999 ، ص 219.

والريفية الذي أعطى دفعة جديدة للتنمية الفلاحية من خلال برنامج تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين، بهدف إحداث نمو فعال في القطاع الفلاحي يعتمد على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمية استدامتها، والاستعمال الأحسن للقدرات المتاحة (تربة، المياه، الوسائل المادية والبشرية) وتنميتها، تحسين مستوى المعيشة السكان خاصة سكان الأرياف، والسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتوسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاحات المختلفة، وخلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية.

المطلب الثالث: مقومات التنمية الفلاحية في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتجية في التنمية لاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية و المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية ، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدماتية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، وهذه المقومات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكنه من تلبية حاجاته ورغباته في (الأرض، المياه، المعادن،....)، وه ذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية ، فتوفرها يسمح لإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في ألأراض الفلاحية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه في ما يلي:

أولا:الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي الفلاحية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الفلاحية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دور كبير في نمو الإنتاج

الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية ، أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.507% و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 23817100 هكتار[1]،

حيث أن مجموع مساحة الأراضي المستعملة في الفلاحة والتي تتكون من الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة والغابات ، و التي عرفت تطورا في الإنتاج الفلاحي بفضله أنشئ العديد من المباني الخاصة بالتبريد والمصانع التحويلية لمنتجات خاصة المطاحن، معاصر الزيتون، مصانع تحويل الطماطم، مصانع العصير، مصانع إنتاج الحليب ومشتقاته، وفتح الطرقات وتوصيل قنوات الري، والاهتمام بتنمية المراعي في المناطق السهبية.

ثانيا: الموارد المائية

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الفلاحي وتكثيف الزراعة وأن تطور ه ذا القطاع وتنمية مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية ، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال ف التحكم في حجم المساحة المسقية، والتي هي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، ولدراسة دور الموارد المائية في التنمي ة الفلاحية نتطرق إلى حجم ومصادر المياه في الجزائر، وطرق استغلال المياه الزراعية، وحجم الأراضي المسقية تنقسم الموارد المائية في الجزائر إلى ثلاث موارد رئيسية هي:

أ -الموارد المائية المطرية: وهي أ هم الموارد المائية في الشمال، حيث يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الإمطار ما بين 95 و 100 مليار م^3، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن 80 مليار م^3 مناها يتعرض للتبخر، ما تمثل نسبة 80% إلى 84%، والباقي المتمثل في 16 مليار م^3 ، فيوزع إلى 3.5 مليار م^3 فقط تساهم في تعدية الطبقات المائية الجوفية، وذلك بسبب الانحدار تتميز به أغلب مناطق الشمال، 12.5

[1] - لزعر علي، **الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة**، مجلة آفاق، العدد 4 ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة ، 1998، ص4.

مليار م^3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها حوالي 5.2 مليار م^3 في السدود و 7.3 مليار م^3 تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.

ب -الموارد المائية السطحية:

تتمثل الموارد المائية السطحية في الوديان تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظما في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م^3 .

ج- الموارد المائية الجوفية :

قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية ومديرية تهيئة المنشات الكبرى إن حجم الموارد المائية الجوفية في الشمال تقدر بحوالي 2 مليار م^3، يتم استغلال 90% منها حاليا بواسطة أكثر من 5000 بئر يدوي وأنبوبي، يستخدم منها 15% في الزراعة.

يغطي الجنوب الجزائري 85% من المساحة الإجمالية وهو يدخل ضمن المناطق الشبة جافة مما يجعل متوسط معدل تساقط الأمطار يقل عن 100 ملم/سنة، وتتمثل الموارد المائية الأساسية في المياه الجوفية التي يمكن استغلال منها 5 مليار م^3، وهي مياه عميقة عن سطح الأرض حيث يصل عمقها في بعض الأماكن إلى 2000م، ما عدا أدارر (بين200م و300م)

الفرع الثاني :الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري المحرك والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، وتحقيق التنمية الفلاحية ، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الفلاحي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية ما زلت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة ، مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع ، ولأجل التعرف أكثر على الموارد

البشرية ينبغي أن نتعرف على: حج م القوة العملة في الزراعة، حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها[1].

أ - حجم قوة العمل الزراعية:

لم تعرف القوة العاملة الزراعة في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينيات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في ه ذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا عن ه ذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا.

حيث أن العمالة في القطاع الفلاحي تحتل المرتبة الثانية بنسبة 26.5% بعد قطاع التجارة والخدمات الذي يأتي في المرتبة الأولى ، غير أن هذه النسبة انخفضت في سن وات الأخيرة ويرجع ذلك إلى الزيادة في عمالة القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة والخدمات بنسب أكبر من القطاع الفلاحي ، مما أدى إلى انخفاض عدد الفلاحين والمستغلين في الفلاحة الطالبين للدعم، الذي نتج عنه انخفاض العمالة في القطاع.

ب -حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها:

يعتبر التكوين والتأهيل للفلاحين والأشخاص الذين يعملون في القطاع الفلاحي من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع وتوجي ه ه إلى الطرق السلمية لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية ، وذلك بمعرفة كيفية استغلال الوسائل الحديثة و مواد الصحة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى استخدام الطرق الحديثة في تربية الحيوانات والدواجن، لذا عملت الدولة خلال تطبيقها للمخطط الوطني لتنمية الريفية إلى تنمية هذا المجال، من خلا تكوين وإعادة تكوين العديد من الكوادر في مختلف المستويات، وفتح مراكز للأبحاث، والقيام بالعديد من الملتقيات والندوات في كل المجلات الفلاحية.

الفرع الثالث: الموارد النباتية والحيوانية

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان، ويحقق الأمن الغذائي والاستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على

[1] عزاوي أعمر، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

تنمية الإنتاج النباتي والحيواني، من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية ، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أد ى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أ -تطور الإنتاج النباتي:[1]

يعتبر الإنتاج النباتي، أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان والمدخلات الوسطية للعديد من الصناعات التحويلية، وهو ما يسمى بمساهمة الناتج الزراعي ، كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية يحد من حجم الواردات الغذائية، وهو ما يدعم بالتالي تمويل برامج التنمية ، وعملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة إلى تطوير هذا الإنتاج

ب -الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الفلاحي من حيث توفر العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير ه ذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصف ة عامة ، وتتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة ل لتربية والإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض السعر في المنتجات الغذائية من الحوم الحمراء والبيضاء والبيض، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، وتجعل النشاط الفلاحي أكثر انتظاما وأقل موسمية، وعرف الإنتاج الحيواني تطورا ،حيث أن الإنتاج الحيواني في مجال اللحوم بنوعيها والحليب ولصوف والعسل عرف تطورا ملحوظا في معظم مواده .

التطور جاء بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الفلاحي لإقامة المشاريع حديثة في مجال تنمية الثروة الحيوانية، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وفر كل الإمكانات والدعم المالي والمعنوي للفلاحين من اجل تشجيعهم على العمل.

[1] نفس المرجع السابق، ص 42.

خلاصة الفصل الأول :

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية و ضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينهما، وذالك لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لاستغلال جميع إمكانياتها المادية و البشرية والتقنية المتوافرة لديها، تضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها و الاكتفاء الذاتي و التغلب عن ضعف المزايا المترتبة عن صغر حجم المنتجات

وفي ما يخص التجربة التي خاضتها دول المغرب العربي وما تستحوذ عليه من مقومات بشرية و طبيعية ، وبالنظر إلى الدروس المستفادة من التجربة الأوربية يمكن لهذا الاتحاد الذي تربطه أواصر تاريخية و ثقافية، أن يضع الخلافات السياسية جانبا و يحول الرؤى المستقبلية لإنجاح هذا التكامل بدأ من تسهيل المبادلات التجارية بينهما و العمل على حرية وتنقل رؤوس الأموال، و إقامة مشاريع مشتركة فيما بينهما .

تمهيـــــد

يأتي الاهتمام بالتجارة البينية لأقطار إتحاد المغرب العربي من ناحية الموضوعات التي تحتل موقع الصدارة في ورقة التكامل الاقتصادي العربي لاعتبارات عديدة، منها الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاديات العربية عموما و بشكل خاص في الاقتصاديات المغاربية، سواء في الاستيراد الذي بواسطته يمكن توفير السلع التي لاتنتج محليا أو لقصورها عن تغطية الطلب المحلي أو لارتفاع تكلفة إنتاجها بالداخل أو في جانب التصدير الذي يتيح تصريف الفوائض الإنتاجية و يوفر مصدر أساسي للصرف الأجنبي

إضافتا إلى ماسبق تعتبر التجارة البينية الوميض الذي تتحسس من خلاله شعوب المنطقة طريقها إلى إمكانية التعاون و التكامل في كافة المجالات الأخرى، إلى جانب التجارة فيما بينها، و شروط التبادل التجاري بين هذه البلدان، و التي تتجه دائما لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تحقيق الأمن الغذائي بين دول المغرب العربي

و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، من الواقع التي تعرفه التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي و تطوراتها و الاتجاهات التي تتخذها هته التجارة، بالإضافة إلى عرض حجم المبادلات التجارية بين الدول المغاربية هيكلها السلعي و الذي يعبر عن مدى تنوع هذه التجارة خلال الفترة الممتدة (2010-2013)، إضافتا إلى بعض الاستراتيجيات البديلة التي تحقق للمنطقة الاستقلالية الاقتصادية و تحقيق أمن غذائي .

المبحث الأول : واقع التجارة السلعية البينية في الدول المغاربية

إن للمبادلات التجارية وسياستها دور مهم في عملية التكامل بين الدول الإتحاد المغاربي والمتمثلة في تجارة السلع والخدمات، كما تعتبر على مستوى التكامل التي وصلت إليه هذه الدول ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من الواقع التي تعرفه التجارة البينية بين دول اتحاد المغرب العربي وتطوراتها والاتجاهات التي تتخذها هذه التجارة، بالإضافة إلى عرض هيكلها السلعي والذي يعبر عن مدى تنوع هذه التجارة خلال الفترة الممتدة.(2010-2013).

المطلب الأول : حجم التجارة البينية لــ تونس – الجزائر مع دول المغرب العربي

في هذا المطلب سنتناول حجم التجارة السلعية البينية لدولة تونس و الجزائر من خلال تطور حجمها ومعدل تغيرها النسبي ثم معدل تطورها حسب الدول فرادى.

الفرع الأول : حجم التجارة السلعية البينية لدولة تونس مع دول المغرب العربي .

أولا : صادرات تونس لدول المغرب العربي

وفيما يلي نقوم بتحليل حجم التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد المغاربي 2010-2013 اعتمادا على الجدول التالي:

الجدول رقم (01): حجم الصادرات التجارة السلعية لدولة تونس مع دول المغرب العربي

الوحدة (مليون دولار)

السنوات / الـــــدول	2010	2011	2012	2013
الجزائر	474.8	466.0	484.7	486.2
ليبيا	732.5	783.7	828.0	868.5
المغرب	232.0	239.1	213.2	192.1
موريتانيا	24.5	24.5	19.9	31.4

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015، ص91 .

- بالنسبة للجزائر: فقد بلغ إجمالي صادرات تونس للجزائر 474.8 مليون دولار في سنة 2010، وبقيت في تذبذب شبه ثابت إلى سنة 2013 لتصل إلى 486.2 مليون دولار.

- بالنسبة إلى ليبيا: بلغ حجم صادرات تونس إلى ليبيا 732.5 مليون دولار في سنة 2010 وقد حضت بنصيب اكبر في السنوات التالية لتصل في 2013 إلى 868.5 مليون دولار.
- بالنسبة إلى المغرب :بلغ حجم صادرات تونس بالنسبة لدولة المغرب في سنة 2010 إلى 232.0 مليون دولار إلى غاية 2011 في تزايد لتصل إلى نسبة239.1 مليون دولار .
- بالنسبة إلى موريتانيا: بلغ حجم صادرات تونس بالنسبة إلى موريتانيا بين السنوات 2010-2013 إلى نسب اتسمت بالضعف لتصل فيها النسب 24.5 و 31.4 مليون دولار على التوالي وهو مابين ضعف المبادلات التجارية بين موريتانيا و تونس [1].

نلاحظ أن حجم الصادرات التجارة السلعية البينية لدولة تونس و دول الدول المغاربية في سنة 2013 قد بلغت 1578.2 مليون دولار منها ما نسبة 30.8% ثم المغرب بنسبة 12.17% وكانت شبه معدومة لموريتانيا حيث لا تتجاوز 1.98%.

ثانيا : واردات تونس من دول المغرب العربي

يوضح الجدول التالي : واردات تونس من الدول المغاربة للسنوات 2010-2013.

وفيما يلي سنقوم بتحليل حجم ورادات تونس لهذه الدول من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أدناه

جدول رقم (02) :حجم واردات التجارة السلعية لدولة تونس من دول المغرب

السنـوات / الدول	2010	2011	2012	2013
الجزائر	621.8	636.8	982.8	1.185.3
ليبيا	283.9	22.4	315.5	409.1
المغرب	99.1	93.6	129.7	95.9
موريتانيا	1.9	1.0	1.4	1.1

الوحدة مليون دولار

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015، ص 92.

[1] **صندوق النقد العربي**، النشرة الإحصائية الاقتصادية للدول العربية ،سنة 2015 ، ص92.

- بالنسبة للجزائر: بلغ حجم واردات تونس من الجزائر 621.8 مليون دولار في سنة 2010 وبقيت في تزايد مستمر لتصل في سنة 2013 إلى نسبة 1.185.3 مليون دولار.
- بالنسبة إلى ليبيا: بلغ حجم واردات تونس من ليبيا في سنة 2010 نسبة 283.9 مليون دولار وفي سنة 2011 فنقصت بالضعف لتصل إلى نسبة 22.4 مليون دولار أما في السنوات 2012-2013 تزايد وارداتها لتصل إلى 409.1 مليون دولار .
- بالنسبة إلى المغرب: بلغ إجمالي واردات تونس إلى المغرب أعلى مستوياته في سنة 2012 ليصل إلى 129.7مليون دولار
- بالنسبة إلى موريتانيا: كانت شبه معدومة لتصل سنة 2013 نسبة 1.1 مليون دولار

فيما يخص واردات تونس من الدول المغاربة لسنة 2013 حيث شهدت هذه السنة تغيرات تكون متزايدة في دول ومتناقصة في أخرى حيث نجد أن واردات تونس لهذه السنة بلغت 1691.4 مليون دولار منها الجزائر بنسبة 70.07 % تليه ليبيا بنسبة 24.18 % ثم المغرب بنسبة 5.66% وكانت موريتانيا بنسبة ضئيلة جدا بلغت 0.065%[1].

الفرع الثاني : حجم التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر مع دولة المغرب العربي .

أولا : صادرات الجزائر لدول المغرب العربي

وفيما يلي نقوم بتحليل حجم التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي 2010-2013 اعتمادا على الجدول التالي :

جدول رقم (03) :حجم صادرات التجارة السلعية لدولة الجزائر مع دول المغرب العربي.

الوحدة مليون دولار

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013
تونس	536.3	650.1	1.019.0	1.647.4
ليبيا	30.7	11.4	6.6	22.4
المغرب	713.3	921.8	993.6	1.050.8
موريتانيا	1.1	0.7	54.5	29.2

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015، ص98.

[1] **صندوق النقد العربي**، نفس المرجع السابق ، ص98.

- بالنسبة لتونس: بلغ حجم صادرات الجزائر بالنسبة لتونس سنة 2010 نسبة 536.3 مليون دولار واستمرت في تزايد لتصل أعلى مستوى لها في سنة 2013 حيث بلغت نسبة 1647.4 مليون دولار .
- بالنسبة إلى ليبيا: بلغ حجم صادرات الجزائر بالنسبة إلى ليبيا سنة 2010 نسبة 30.7مليون دولار لتتناقص تدريجيا لتصل سنة 2012 إلى نسبة 6.6 مليون دولار وانتعشت في سنة 2013 لتصل 22.4 مليون دولار .
- بالنسبة إلى المغرب: بلغ حجم صادرات الجزائر للمغرب سنة 2010 نسبة 713.3 مليون دولار حيث ارتفعت لتصل في سنة 2013 إلى 1050.8 مليون دولار
- بالنسبة إلى موريتانيا: بلغت صادرات الجزائر لموريتانيا تذبذب في السنوات الأخيرة لترتفع سنة 2012 أعلى نسبة لها لتصل 45.5 مليون دولار.

فيما يخص ورادات الجزائر بالنسبة لدول المغرب العربي فقد بلغ سنة 2013 نسبة 2749.8 مليون دولار. حضت تونس بأعلى نسبة لتصل إلى 59.9% تليها المغرب بنسبة 38.21% ،أما موريتانيا وليبيا تكاد تكون منعدمة فقد بلغت بنسبتها على التوالي 1.06% ، 0.81% .

ثانيا : واردات الجزائر من دول المغرب العربي

سنقوم بتحليل حجم واردات التجار السلعيّ البينية لدولة الجزائر مع دول المغرب العربي 2010 -2013 اعتمادا على الجدول التالي:

جدول رقم (04) : حجم واردات التجارة السلعية لدولة الجزائر مع دول المغرب العربي.

الوحدة مليون دولار

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013
تونس	382.7	440.2	434.5	488.9
ليبيا	25.6	7.8	88.6	316.4
المغرب	135.6	241.6	283.8	217.4
موريتانيا	0.0	0.2	0.1	0.7

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015، ص100.

- بالنسبة إلى تو نس:بلغ حجم واردات الجزائر من الدولة تونس سنة 2010 بنسبة 382.7 مليون دولار حيث تلاحظ أنها في تزايد مستمر لتصل في سنة 2013 إلى نسبة 488.9 مليون دولار .
- بالنسبة إلى ليبيا: بلغ حجم واردات الجزائر من دولة ليبيا سنة 2010 نسبة 25.6 مليون دولار لترتفع في السنوات 2011 2012 2013 حيث بلغت سنة 2013 اعلي مستوياتها لتصل إلى 316.4 مليون دولار .
- بالنسبة إلى المغرب: بلغ حجم واردات الجزائر من دولة المغرب سنة 2010 نسبة 713.3 مليون دولار وبقيت في تزايد مستمر لتصل في سنة 2013 مستوى 1050.8 مليون دولار.
- بالنسبة إلى موريتانيا **:** بلغ حجم واردات الجزائر من دولة موريتانيا نسبة 2010 إلى غاية2013 نسبة شبه معدومة وأعلى نسبة لها 2013 لتصل 0.7 مليون دولار .

أما فيما يخص إجمالي واردات الجزائر بالنسبة لدول المغرب العربي لسنة 2013 فقد بلغ نسبة 1023.4 مليون دولار ، منها تونس نسبة 47.77% تليها ليبيا 30.90 % ثم المغرب نسبة 21.24 % وأخيرا موريتانيا أضعف نسبة 0.06% [1].

المطلب الثاني : حجم التجارة السلعية البينية لـ ليبيا – المغرب مع دول المغرب العربي .

في هذا المطلب سنتناول حجم التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا و المغرب من خلال تطور حجمها ومعدل تغيرها النسبي ثم معدل تطورها حسب الدول فراد ى.

الفرع الأول : حجم التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا مع دول المغرب العربي .

أولا : صادرات ليبيا لدول المغرب العربي

سنقوم بتحليل حجم التجار السلعية البينية لدولة ليبيا مع دول المغرب العربي خلال السنوات 2010 -2013 اعتمادا على الجدول التالي:

[1] **صندوق النقد العربي**، نفس المرجع السابق ، ص100.

جدول رقم (05) : حجم صادرات التجارة السلعية لدولة ليبيا مع دول المغرب العربي

الوحدة مليون دولار

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013
تونس	258.1	20.3	286.7	371.9
الجزائر	23.3	7.1	80.5	287.6
المغرب	38.8	11.9	17.7	13.9
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015، ص153.

- بالنسبة إلى تونس: بلغ حجم صادرات ليبيا بالنسبة لتونس سنة 2010 بنسبة 258.1 مليون دولار لتنخفض في ستة 2011 إلى نسبة 20.3 مليون دولار ، في حين ارتفعت في السنوات 2012 ، 2013 لتصل على التوالي 286.7مليون دولار 371.9مليون دولار
- بالنسبة إلى الجزائر: بلغ حجم صادرات ليبيا بالنسبة إلى الجزائر سنة 2010 نسبة 23.3 مليون دولار لتنخفض في سنة 2011 وتصل 7.1 مليون دولار لترتفع في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة 287.6 مليون دولار في سنة 2013.
- بالنسبة إلى المغرب: بلغ حجم صادرات ليبيا بالنسبة لدولة المغرب سنة 2010 نسبة 38.8 مليون دولار انخفضت في سنة 2011 لتصل 11.9 مليون دولار وارتفعت لتصل 17.7 مليون دولار في سنة 2012 .
- بالنسبة إلى موريتانيا: حجم صادرا ت ليبيا بالنسبة لموريتانيا منعدم وهذا ما ينعكس بالسلب على علاقة دول المغرب العربي .

كما نلاحظ أن حجم صادرات ليبيا في سنة 2011 انخفض في هذه السنة نظرا لظروف عدم الاستقرار في الساحة السياسية لدولة ليبيا .

أما إجمالي صادرات ليبيا لدول المغرب العربي لسنة 2013 بلغ نسبة 673.4 مليون دولار على دول المغرب العربي .

احتلت تونس الصدارة وبلغت نسبة 55.22% تليها الجزائر بنسبة 42.7 % ثم المغرب 2.06 % وموريتانيا منعدمة 0% .

ثانيا : واردات ليبيا لدول المغرب العربي

سنقوم بتحليل حجم واردات التجار البينية لدولة ليبيا اعتمادا على الجدول التالي:

جدول رقم (06): حجم واردات التجارة السلعية لدولة ليبيا مع دول المغرب العربي

الوحدة مليون دولار

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013
تونس	805.8	862.1	910.8	955.3
الجزائر	33.8	12.5	7.2	24.7
المغرب	41.4	32.8	87.9	95.0
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015، ص154.

- بالنسبة إلى تونس:بلغ حجم واردات ليبيا بالنسبة لتونس سنة 2010 بنسبة 805.8 مليون دولار لتتزايد وتصل في سنة 2013 إلى نسبة 955.3 مليون دولار .
- بالنسبة إلى الجزائر: بلغ إجمالي واردات ليبيا بالنسبة إلى الجزائر سنة 2010 نسبة 33.8 مليون دولار لتنخفض في سنة 2011 و 2012 لتصل 12.5 مليون دولار وبقيت في تذبذب لتصل سنة 2012 نسبة 7.2مليون دولار.
- بالنسبة إلى المغرب: بلغ إجمالي واردات ليبيا من المغرب سنة 2010 نسبة 41.4 مليون دولار لتتناقص في سنة 2011 لتصل 32.8 مليون دولار في حين ارتفعت في السنوات الأخيرة لتصل سنة 2013 نسبة 95 مليون دولار .
- بالنسبة إلى موريتانيا: حجم واردات ليبيا بالنسبة لموريتانيا منعدمة .

كما نلاحظ أن ليبيا لا تربطها علاقة تبادل للتجارة السلعية بينها وبين موريتانيا لذا نجد الصادرات أيضا منعدمة تماما [1].

أما إجمالي واردات ليبيا في سنة 2013 بلغ نسبة 1032.4 مليون دولار على دول المغرب العربي .

[1] **صندوق النقد العربي**، نفس المرجع السابق ، ص ص153-154.

احتلت تونس نسبة 88.86% تليها المغرب بنسبة 8.83% ثم الجزائر بنسبة 2.29% وموريتانيا منعدمة 0% .

الفرع الثاني : حجم التجارة السلعية البينية لدولة المغرب مع دول المغرب العربي .

أولا : صادرات المغرب لدول المغرب العربي

سنقوم بتحليل حجم صادرات التجارة السلعية لدولة المغرب مع دول المغرب العربي اعتمادا على الجدول التالي:

جدول رقم (07): حجم صادرات التجارة السلعية لدولة المغرب مع دول المغرب العربي

الوحدة مليون دولار

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013
تونس	114.9	117.3	121.5	201.3
الجزائر	136.3	208.3	183.0	207.3
ليبيا	37.6	29.8	79.9	86.4
موريتانيا	12.2	6.0	16.4	23.2

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015، ص163.

- بالنسبة إلى تونس:بلغ حجم صادرات المغرب بالنسبة لدولة تونس سنة 2010 نسبة 114.9 مليون دولار لتبقى في زيادة مستمرة إلى غاية سنة 2012 حيث بلغت نسبة 121.5 مليون دولار، ثم انخفضت سنة 2013 إلى نسبة 86.2 مليون دولار .
- بالنسبة إلى الجزائر: بلغ إجمالي صادرات المغرب بالنسبة إلى الجزائر سنة 2010 نسبة 136.3 مليون دولار وشهدت تغيرات طفيفة لتصل سنة 2013 نسبة 207.3 مليون دولار.
- بالنسبة إلى ليبيا : بلغ إجمالي صادرات المغرب لدولة ليبيا سنة 2010 نسبة 37.6 مليون دولار وتتزايد لتصل في سنة 2013 لتصل 86.4 مليون دولار .
- بالنسبة إلى موريتانيا: بلغ إجمالي صادرات المغرب لدولة موريتانيا تذبذب حيث نلاحظ في سنة 2010 وصل إلى 12.2 مليون دولار، لتنخفض سنة 2011 لتصل نسبة 6.0 مليون دولار، وتترفع من جديد لتصل سنة 2013 نسبة 23.3 مليون دولار .

أما إجمالي صادرات المغرب لدول المغرب العربي لسنة 2013 بلغ نسبة 403.1 مليون دولار على دول المغرب العربي .

ثانيا : واردات المغرب مع دول المغرب العربي

سنقوم بتحليل حجم واردات التجار البينيّ لدولة المغرب مع دول المغرب العربي اعتمادا على الجدول التالي:

جدول رقم (08): حجم واردات التجارة السلعية لدولة المغرب مع دول المغرب العربي

الوحدة مليون دولار

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013
تونس	249.8	279.3	229.0	219.3
الجزائر	834.5	1068.4	957.8	1272.9
ليبيا	42.7	13.1	19.4	15.3
موريتانيا	0.1	00	0.2	00

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015، ص164.

- بالنسبة إلى تونس: بلغ إجمالي واردات المغرب بالنسبة لتونس سنة 2010 بنسبة 249.8 مليون دولار وبقيت في تذبذب إلى غاية سنة 2013 لتصل إلى نسبة 219.3مليون دولار .
- بالنسبة إلى الجزائر: بلغ إجمالي واردات المغرب بالنسبة إلى الجزائر سنة 2010 نسبة 834.5 مليون دولار وارتفعت لتصل في سنة 2013 إلى 1272.9 مليون دولار
- بالنسبة إلى ليبيا : بلغ إجمالي واردات المغرب من ليبيا سنة 2010 نسبة 42.7 مليون دولار لتنخفض في سنة 2011 لتصل 13.1 مليون دولار وتبقى في تذبذب لتصل سنة 2013 نسبة 15.3 مليون دولار .
- بالنسبة إلى موريتانيا: إجمالي حجم واردات المغرب من موريتانيا شبه منعدم ومنعدم تماما في السنوات 2011 وسنة 2013 [1].

أما إجمالي واردات المغرب من الدول المغاربة لسنة 2013 فقد بلغ نسبة 1507.5 مليون دولار على دول المغرب العربي .

[1] **صندوق النقد العربي**، نفس المرجع السابق ، ص ص 163-164.

احتلت الجزائر المرتبة الأولى بنسبة 84.43% تليها تونس بنسبة 14.54% وليبيا شبه منعدمة بنسبة 1.01 % أما موريتانيا منعدمة تماما0.0 %.

المطب الثالث : حجم التجارة السلعية البينية لدولة موريتانيا مع دول المغرب العربي .

أولا : صادرات موريتانيا لدول المغرب العربي

سنقوم بتحليل حجم التجار السلعيق البينية لدولة موريتانيا مع دول المغرب العربي خلال السنوات 2010 -2013 اعتمادا على الجدول التالي:

جدول رقم (09): حجم صادرات التجارة السلعية لدولة موريتانيا مع دول المغرب العربي

الوحدة مليون دولار

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013
تونس	1.8	0.9	1.3	1.0
ليبيا	00	0.2	0.1	0.6
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	1.1	0.9	0.6	1.2

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015،ص 168.

- بالنسبة إلى تونس: بلغ حجم صادرات موريتانيا بالنسبة لدولة تونس سنة 2010 بنسبة 1.8 مليون دولار ، لتنخفض في ستة 2011 إلى نسبة 0.9 مليون دولار ، و بقيت في تذبذب لتصل سنة 2013 إلى 1.0 مليون دولار .
- بالنسبة إلى الجزائر: بلغ حجم صادرات موريتانيا بالنسبة إلى الجزائر سنة 2010 نسبة 23.3إلى 0.6 مليون دولار .
- بالنسبة إلى المغرب: بلغ حجم صادرات موريتانيا بالنسبة لدولة المغرب شبه منعدم وصل سنة 2013 إلى 1.2 مليون دولار .
- بالنسبة إلى ليبيا: فيما يخص حجم صادرا ت موريتانيا بالنسبة دولة ليبيا منعدم وهذا ما ينعكس بالسلب على حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي ككل .

أما إجمالي صادرات موريتانيا لدول المغرب العربي لسنة 2013 بلغ نسبة 2.8 مليون دولار على دول المغرب العربي .

احتلت المغرب الصدارة وبلغت نسبة 42.85% تليها تونس بنسبة 35.71 % ، ثم الجزائر بنسبة 21.42 % و ليبيا منعدمة 0% .

ثانيا : واردات موريتانيا من دول المغرب العربي

سنقوم بتحليل حجم الواردات لدولة موريتانيا مع الدول المغاربية خلال الفترة : 2010-2013 اعتمادا على الجدول التالي:

جدول رقم(10) :حجم واردات التجارة السلعية لدولة موريتانيا مع دول المغرب العربي

الوحدة مليون دولار

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013
تونس	27.0	28.3	21.9	34.5
الجزائر	1.2	0.7	59.8	32.1
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	79.5	112.0	136.4	153.7

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015،ص 169.

- بالنسبة إلى تونس: بلغ حجم واردات موريتانيا من دولة تونس سنة 2010 بنسبة 27 مليون دولار ارتفعت في سنة 2011 ليصل إلى 28.3 مليون دولار، في حين ارتفعت من جديد ليصل سنة 2013 إلى 34.5 مليون دولار.
- بالنسبة إلى الجزائر: بلغ حجم واردات موريتانيا من الجزائر سنة 2010 نسبة 1.2 مليون دولار وارتفعت سنة 2012 لتصل 59.8 مليون دولار، وانخفضت سنة 2013 ليصل 32.1 مليون دولار.
- بالنسبة إلى ليبيا : حجم واردات موريتانيا من دولة ليبيا معدوم تماما في كل السنوات 2010 إلى غاية 2013 وهذا ما يعرقل التبادل الحر للتجارة البينة لدول المغرب العربي .
- بالنسبة إلى المغرب : بلغ حجم واردات موريتانيا من دولة المغرب زيادة مستمرة فنجدها في ستة 2010 كانت 79.5 مليون دولار لتصل في ستة 2013 إلى 153.7 مليون دولار[1].

[1] **صندوق النقد العربي**، نفس المرجع السابق ، ص ص 168-169.

المبحث الثاني : حجم التجارة الفلاحية لدول المغرب العربي و الموارد المتاحة

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في الاقتصاديات المغرب العربي نظرا لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي و توفير الدخل للأغلبية من السكان و توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية .

و تتحكم الظروف المناخية و البيئية و نوعية الموارد الزراعية في زيادة حجم الإنتاج الزراعي، و الذي بدوره يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الحيواني من لحوم و ألبان وهذا نتيجة انتشار وسائل التربية الحديثة في بعض دول المغرب العربي، و التوسع في استخدام التقنية الحديثة و برامج التحسين الوراثي .

و سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على بعض الإحصائيات الزراعية لدول المغرب العربي و الموارد البشرية المتاحة له.

المطلب الأول : الصادرات و الواردات الزراعية لدول المغرب العربي 2011-2013

حققت الصادرات الزراعية لدول المغرب العربي زيادة بنسبة 6.9 **%**، و على الرغم من نمو الصادرات الزراعية إلا أن عجز الميزان التجاري الزراعي لدول المغرب العربي لم يحقق أي تحسن ، حيث نلاحظ أن الميزان التجاري الزراعي للجزائر في عجز لسنة 2013 قدرة بحوالي 7833 مليار دولار

في حين نجد أن الميزان التجاري الزراعي لتونس في عجز لسنة 2013 قدرة بحوالي 1412مليار دولار ، و نجد أن الميزان التجاري الزراعي ليبيا في عجز لسنة 2013 قدرة بحوالي 1761مليار دولار، و في المغرب نجد أن الميزان التجاري الزراعي في عجز لسنة 2013 قدرة بحوالي 4164 مليار دولار، و في موريتانيا نجد أن الميزان التجاري الزراعي في عجز لسنة 2013 قدرة بحوالي 378 مليار دولار [1].

وتتباين قيمة الصادرات و الواردات الزراعية فيما بين الدول المغرب العربي و فقأ لإمكانات الإنتاج الزراعي و مستويات الدخل و مكونات تجارة السلع الزراعية و نوعيتها التسويقية .

و الجدول التالي يبين ذالك:

[1] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** ، أوضاع الأمن الغذائي العربي، سنة 2015 ص ،416.

الجدول رقم (11) : الصادرات و الواردات الزراعية لدول المغرب العربي 2011-2013

الوحدة مليون دولار

مجموع الدول	الصادرات الزراعية				الواردات الزراعية			
	2011	2012	2013	معدل النمو %	2011	2012	2013	معدل النمو %
تونس	1.357	1.318	1.275	3.2-	2.748	2.825	2.687	4.9-
الجزائر	148	170	188	10.7	6.807	7.529	8.021	6.5
ليبيا	2	2	2	5.3-	2.451	1.900	1.763	7.2-
المغرب	1.852	2.134	2.194	2.8	5.287	5.726	6.358	11.0
موريتانيا	42	45	46	1.9	355	404	424	5.7

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سنة 2015، ص416.

ففي جانب الصادرات تتصدر الجزائر مجموعة دول المغرب العربي نضرا لتبني سياسات تصديرية استهدفت تطوير حجم الصادرات ، و إرساء قواعد تصديرية لجذب المزيد من النقد الأجنبي من خلال تحرير التجارة الخارجية للعديد من السلع الزراعية و الحد من التدخل الحكومي و إعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التجارة الخارجية تليها موريتانيا، في حين لم تحقق ليبيا أي زيادة في نسبة الصادرات من قيمة الصادرات الزراعية لدول المغرب العربي لسنة 2013.

و الشكل التالي يمثل الصادرات الزراعية دول المغرب العربي 2011-2013

الشكل (02): الصادرات الزراعية دول المغرب العربي 2011-2013

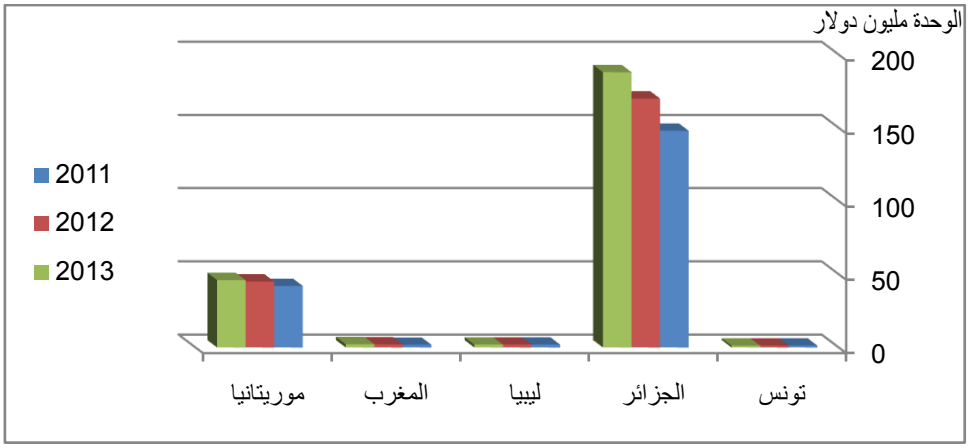

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2015.

و في جانب الواردات الزراعية لدول المغرب العربي سجلت بعض الدول المستوردة مثل المغرب و الجزائر و موريتانيا لتصل إلى 428 مليون دولار في سنة 2013من إجمالي الواردات الزراعية في دول المغرب العربي .

و بالمقابل سجلت الواردات الزراعية لكل من تونس و ليبيا تراجعا في النمو بنسبة 4.9- و - 7.2 **%** على التوالي [1].

و الشكل الموالي يبين نسبة الواردات الزراعية لدول المغرب العربي 2011-2013

الشكل (03): الواردات الزراعية لدول المغرب العربي 2011-2013

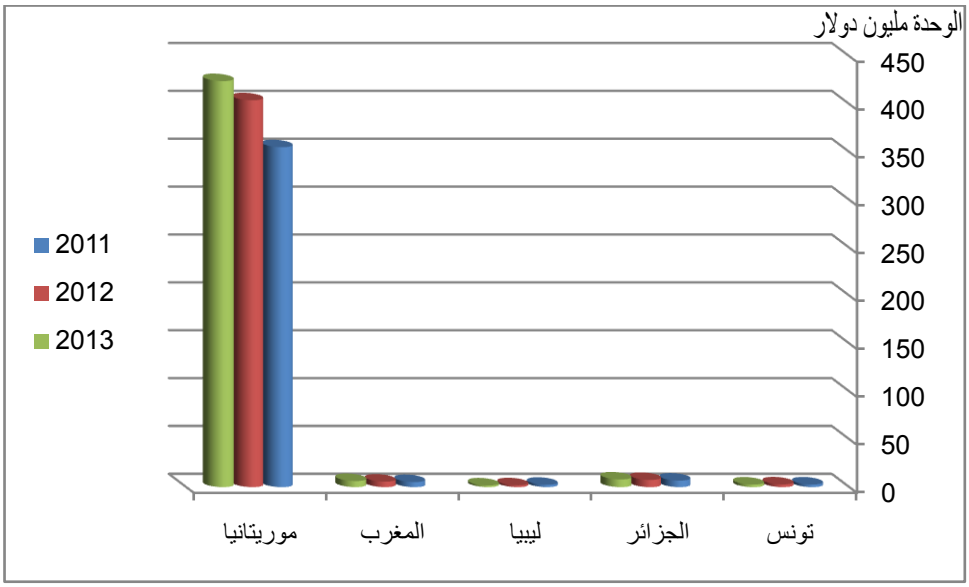

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة2015.

[1] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** ، نفس المرجع السابق، ص ،416.

المطلب الثاني : العمالة الكلية و القوي العاملة في القطاع الفلاحي لدول المغرب العربي

تمثل الزراعة إحدى الركائز الأساسية للاقتصاديا ت دول المغرب العربي و تتسم ببعد اجتماعي كبير، بالإضافة إلى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي و التجارة الخارجية فهو يستوعب حوالي 30 **%** من مجموع السكان الناشطين في القطاع الفلاحي كما يعتبر قطاع الزراعة هو المجال الرئيسي للتشغيل في المناطق الريفية ولكن الوظائف في هذا القطاع تتسم بالطابع الموسمي الذي تتميز به الزراعة.

تتسم العمالة الزراعية في دول المغرب العربي بتدني مستويات أجورها بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى إذ يتراوح دخل العامل الزراعي في بعض دول الاتحاد المغاربي بين 25 **%** و 30 **%** من دخل العامل في القطاعات الأخرى .

كما تتصف تلك العمالة بارتفاع مستوى البطالة المقنعة و بوجه خاص في الزراعة المطرية، بالإضافة إلى انخفاض مستولى الإنتاجية لكل عامل ، وقد بلغت حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي لدول المغرب العربي عام 2013 بمعدل نمو 9.5 **%**.

و تتفاوت حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بين دول المغرب العربي من دولة إلى أخرى و يعود هذا الارتفاع إلى استخدام التقنية الحديثة في الإنتاج .

كما أن الزراعة المحمية التي تتسم بارتفاع الإنتاجية إضافتا إلى عدد العاملين في القطاع، و بالمقابل يعود انخفاض حصة العامل من القيمة المضافة في دول المغرب العربي و بصفة خاصة في الدول ذات الموارد الزراعية الجيدة إلى السياسات الاستثمارية الغير متوازنة وضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع وما يرتبط بذالك من تأثير على استخدام تقنيات الإنتاج الزراعي الحديثة ، و انتشار الزراعة المطرية التي تتسم بضعف الإنتاج و تذبذبه الذي يرتبط بالظروف المناخية و كفاية الأمطار إلى جانب العدد الكبير من العمال الزراعيون[1].

حيث بلغ عدد سكان الريف في موريتانيا سنة 2012 نسبة 2212 ألف نسمة و في 2013 بلغ عدد سكان الريف 2256 أي بمعدل نمو 2 **%**.

و في المغرب بلغ عدد سكان الريف سنة 2012 حوالي 13857 ألف نسمة ليصل سنة 2013 13944 ألف نسمة 0.6 **%**.

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم**،ج1، الدار المصرية اللبنانية ، 2011، ص107.

وفي تونس بلغ عدد سكان الريف 3642 ألف نسمة سنة 2012 ليصل سنة 2013 إلى 3659 ألف نسمة أي بمعدل نمو 0.2 **%**،و الجدول التالي يبين ذالك.

الجدول رقم (12) : العمالة الكلية و القوي العاملة في القطاع الفلاحي لدول المغرب العربي 2011-2013
الوحدة (ألف نسمة)

مجموع الدول	العمالة الكلية "ألف نسمة"				القوي العاملة "ألف نسمة"			
	2011	2012	2013	النمو%	2011	2012	2013	النمو %
تونس	4.041	4.117	4.190	1.8	818	820	821	0.2
الجزائر	16.052	16.456	16.859	2.4	3.45	3.68	3.387	0.7
ليبيا	2.241	2.250	2.256	0.2	64	60	57	6.3-
المغرب	11.911	12.140	12.377	2	2.953	2.929	2.905	0.8-
موريتانيا	1.593	1.643	1.694	3.1	798	819	841	2.6

المصدر: من إعداد الطلبة بناء منظمة الأغذية و الزراعة(الفاو) 2015، قاعدة البيانات، ص 39 .

الشكل (04) نسبة نمو العمالة الكلية في القطاع الفلاحي لدول المغرب العربي 2012-2013

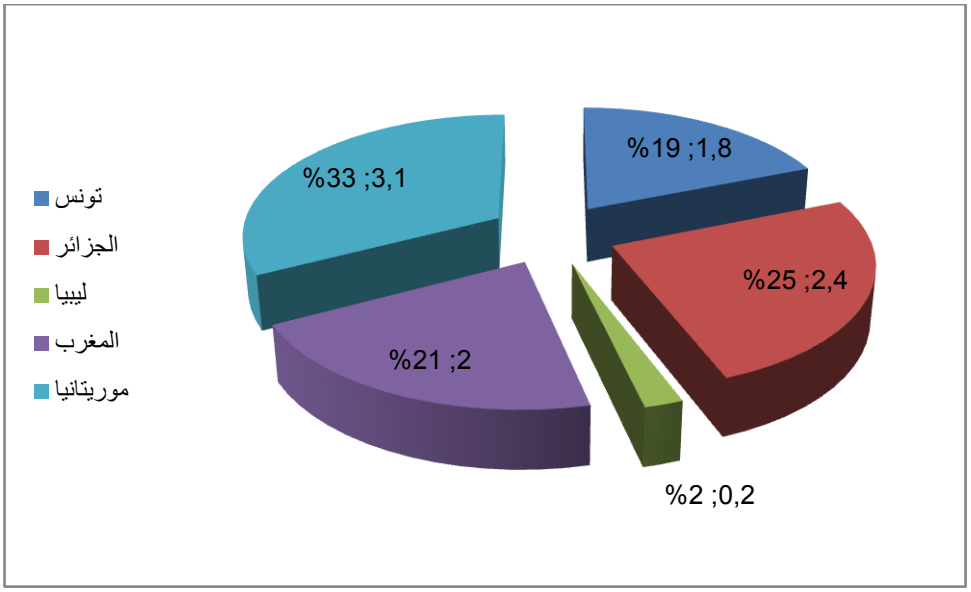

المصدر: من إعداد الطلبة بناء منظمة الأغذية و الزراعة(الفاو) 2015، قاعدة البيانات.

المطلب الثالث : الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي

يؤثر أداء القطاع الزراعي تأثيرا مباشر في النمو الاقتصادي الوطني و لكن بدرجات متفاوتة حسب البلدان وحسب اعتمادها على الزراعة ودرجة تنوعها اقتصاديا .

بلغ الناتج الفلاحي لدول المغرب العربي بالأسعار الجارية حوالي 41459 مليار دولار سنة 2013 مرتفعا بنسبة 6.6 **%** لتصل سنة 2014 إلى حوالي 43489 مليار دولار حيث نلاحظ من الجدول 11 أن النمو الجيد للناتج الزراعي لدول المغرب العربي عام 2013-2014 أكبر نسبة دولة الجزائر بحيث وصلت إلى 10.8 **%** تليها المغرب بمعدل نمو 8.5 **%** ثم موريتانيا بنسبة 6.2 **%** و تونس بنسبة 3.5 **%** و ليبيا التي يشهد معدل نموها ركود بنسبة -9.7 **%** .

كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة و سقوط الأمطار بكميات جيدة في بعض أغلب دول المغرب العربي أدى ذالك لتحسين الناتج الزراعي.

بإضافة إلى زيادة استخدام التقنيات الزراعية الحديثة ، و التوسع في تطبيق سياسات تحرير الأسعار، و إزالة القيود على التصدير، هذا إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الزراعية و زيادة حجم استثماراتها في النشاط الزراعي .

و يلاحظ أن مساهمة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014 تتفاوت من دولة إلى أخرى حيث أن مساهمة القطاع الزراعي لدولة المغرب و موريتانيا حوالي 14.3 **%** من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن مساهمة القطاع الزراعي في الجزائر بحوالي 10.5 **%** كما أن أضعف نسبة لدولة ليبيا و التي لم تتعدى 3 **%** [1].

و الجدول التالي يوضح ذالك:

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره ص112.

الجدول رقم (13) : الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي
الوحدة مليون دولار

الـــــــــدول	الناتج الزراعي "مليون دولار"			نسبة النمو%	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %		
	2012	2013	2014	2014-2013	2012	2013	2014
تونس	3976	3871	4008	3.5	8.8	8.3	8.3
الجزائر	18333	20506	22725	10.8	8.8	9.8	10.3
ليبيا	591	760	673	-9.7	0.7	1.5	2.8
المغرب	12843	15736	15390	8.5	13.4	15.2	14.3
موريتانيا	561	586	693	6.2	14.3	14.1	14.2

المصدر: من إعداد الطلبة بناء منظمة الأغذية و الزراعة(الفاو) 2015، قاعدة البيانات، ص 44 .

و الشكل يبين ذالك

الشكل رقم (05): الناتج الزراعي في بلدان المغرب العربي من 2012 -2014

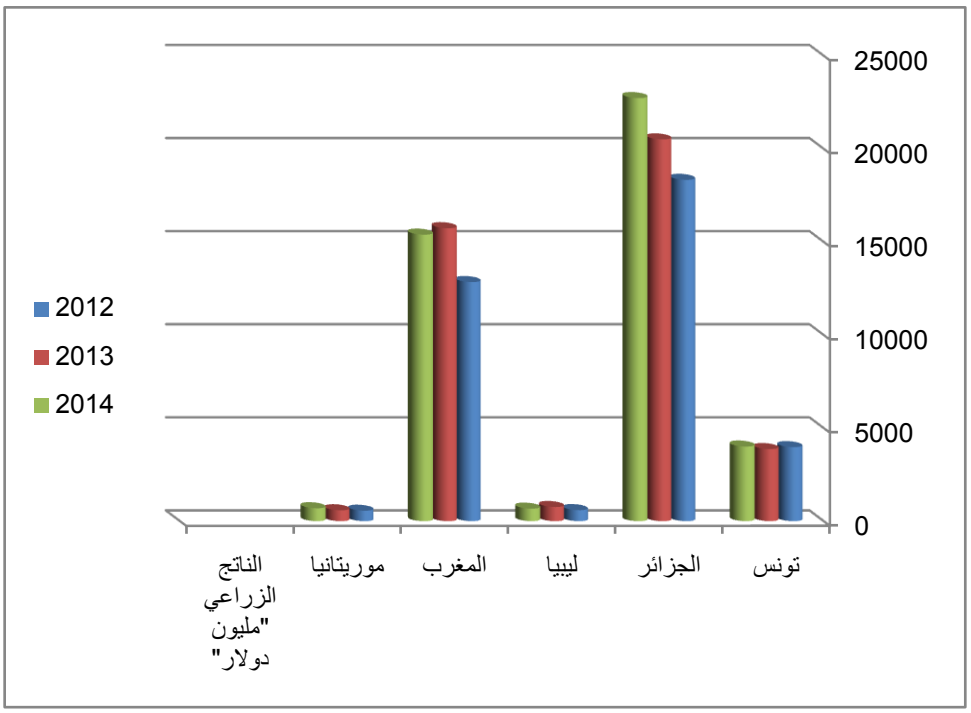

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.

المطلب الرابع : السكان الريفيون و السكان الزراعيون في دول المغرب العربي

أولا : السكان الريفيون في دول المغرب العربي

شهدت العقود الأخيرة نزوح متسارع للهجرة من الأرياف دون انخفاض عدد سكان الريف و هذا يعود إلى أن معدل النمو الطبيعي أعلى من معدل الهجرة من الأرياف.

نلاحظ أن الفارق في نسبة النمو يتفاوت من دولة إلى أخرى في دول المغرب العربي، حيث نجد أن في دولة تونس يوجد ارتفاع محسوس في نسبة النمو وهذا في السنوات 2012-2013 قدر بـ 0.2 % حيث كان عدد سكان الريف في سنة 2012 3.642 ألف نسمة ليرتفع سنة 2013 إلى 3.659 ألف نسمة

أما في الجزائر فيوجد عجز في نسبة نمو سكان الريف قدر بـ 1.4 % بين السنوات 2012-2013 و هذا راجع لضعف الأجور و البطالة في الأرياف يحتم على السكان النزوح الريفي ففي سنة 2012 كان سكان الريف 10.065 ألف نسمة لتنخفض في سنة 2013 إلى 9.926 ألف نسمة .

أما ليبيا فبقي عدد سكان الأرياف ثابت بين السنوات 2012-2013 و قدرة نسبة النمو بـ 1.361 ألف نسمة

كما نجد في المغرب حقق نسبة نمو في عدد سكان الأرياف و هذا بين السنوات 2012-2013 قدر بـ 0.6 % فنجد سنة 2012 كان سكان الريف 13.856 ألف نسمة لترتفع في سنة 2013 إلى 13.944 ألف نسمة .

وفي موريتانيا نلاحظ أن نسبة سكان الريف ضعيفة بالنسبة لباقي دول المغرب العربي إلا أنها حققت أعلى نسبة في النمو بين دول الاتحاد ففي سنة 2012 كان سكان الريف في موريتانيا 2.212 ألف نسمة لترتفع في سنة 2013 إلى 2.212 ألف نسمة وهذا راجع للفقر و قلة الوظائف في الدول الأخرى[1].

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره ص118.

الجدول رقم (14) : السكان الريفيون و السكان الزراعيون في دول المغرب العربي 2011-2013

الوحدة (ألف نسمة)

مجموع الدول	السكان الريفيون "ألف نسمة"				السكان الزراعيون "ألف نسمة"			
	2011	2012	2013	النمو %	2011	2012	2013	النمو %
تونس	3.623	3.642	3.659	0.2	2.143	2.131	2.141	0.6-
الجزائر	10.212	10.065	9.926	1.4-	7.381	7.352	7.250	0.4-
ليبيا	1.360	1.361	1.631	0.0	184	175	175	4.9-
المغرب	13.775	13.857	13.944	0.6	8.129	8.000	8.050	1.6-
موريتانيا	2.167	2.212	2.256	2.0	1.774	1.807	1.843	1.9

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على منظمة الأغذية و الزراعة(الفاو) ، 2015، قاعدة البيانات، ص47.

و الشكل التالي يبين ذالك:

الشكل رقم (06): السكان الريفيون في دول المغرب العربي 2011-2013

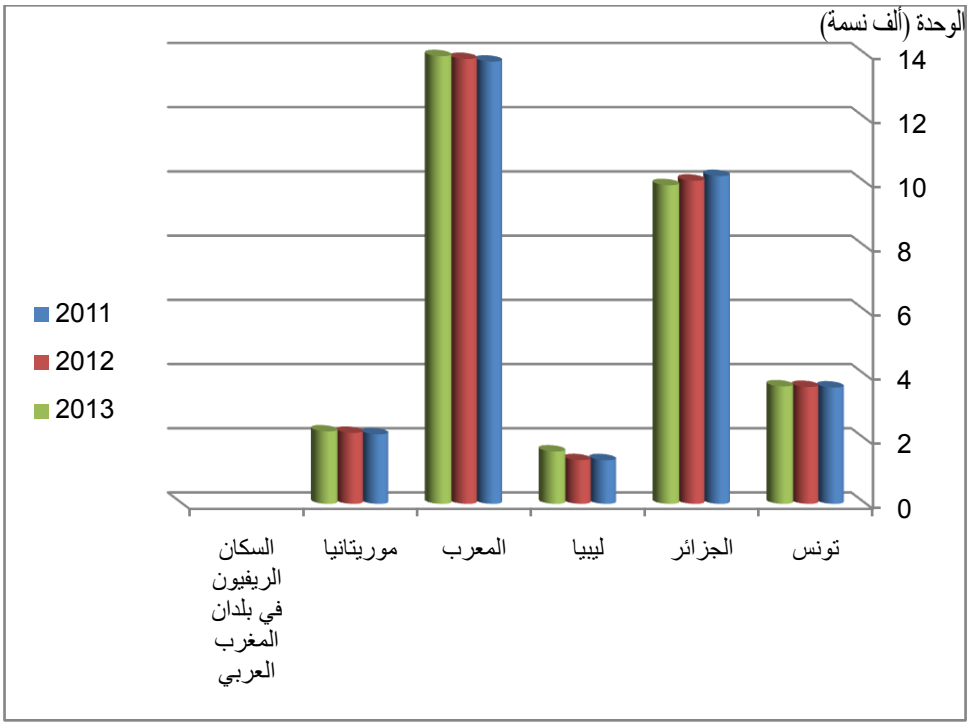

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.

ثانيا : السكان الزراعيون في دول المغرب العربي

من خلال الجدول رقم 14 الذي يمثل السكان الزراعيون في بلدان المغرب العربي فنلاحظ أن أغلبية بلدان المغرب شهدت عجز في نسبة نمو سكان الريف و هذا راجع إلى ظاهرة الهجرة نحو المدن بسبب السياسات التصنيعية في هذه الدول، وخاصتا التي تملك موارد مالية هائلة من عوائد النفط قد تساهم في التنقلات و التوزيعات السكانية .

و تكمن أهم دوافع الهجرة إلى حد كبير في ضعف قطاع الزراعة عموما، و التخلف النسبي لمستوى الخدمات، فنجد أن في الجزائر نسبة السكان الزراعيون انخفضت بنسبة 0.4 % و هذا خلال السنوات 2012-2013 حيث كانت سنة 2012 إلى 7.352 ألف نسمة لتنخفض سنة 2013 إلى ما يقارب 7.250 ألف نسمة .

كذالك تونس انخفض عدد السكان الزراعيون فيها بنسبة 0.6 % حيث كانت سنة 2012 2.141 ألف نسمة لتنخفض سنة 2013 إلى 2.131 ألف نسمة .

وكذالك الحال بالنسبة لكل من دولة ليبيا و المغرب حيث انخفض عدد السكان الزراعيون فيهما على التوالي إلى 4.9 % و 1.6 %.

إلا أننا نلاحظ أن دولة موريتانيا حققت نسبة نمو بمعدل تقريبا 2 % و هذا ما يعكس مستواها الاقتصادي ، فموريتانيا دولة فقيرة ولا تملك موارد مالية هائلة من العوائد النفطية و سياسات تصنيعية عكس دول المغرب الأخرى [1].

و الشكل التالي يبين ذالك:

الشكل رقم (07): السكان الزراعيون في بلدان المغرب العربي 2011-2013

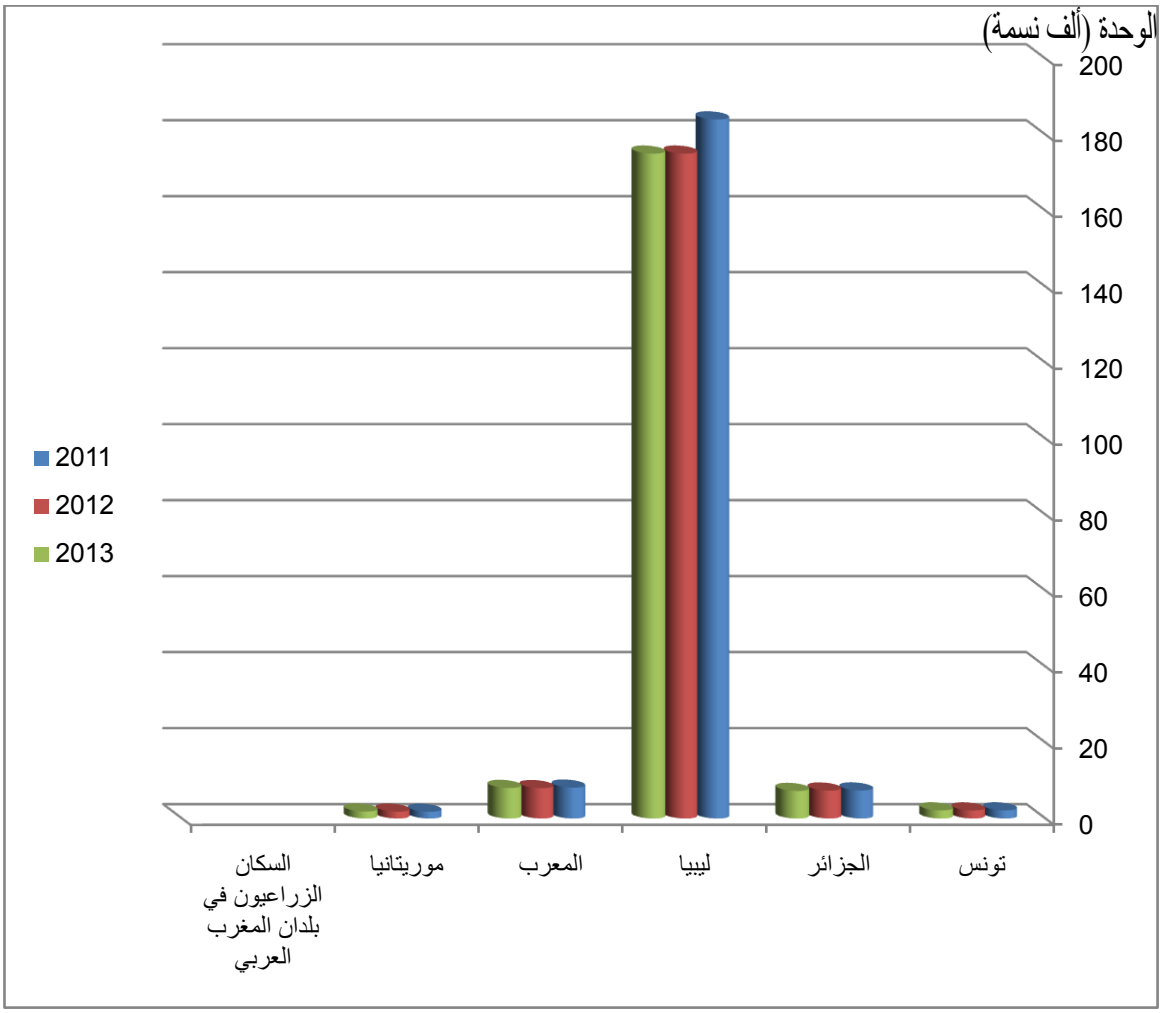

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.

[1] منظمة الأغذية و الزراعة ، قاعدة البيانات ،2015، ص140.

المبحث الثالث :آليات تفعيل التكامل المغاربي

إن الحاجة الماسة لاعتماد استرتيجية للتفاعل الايجابي مع التحولات الدولية المتسارعة واحتواء الأزمات المتنامية على مستوى دول الاتحاد المغاربي التي أخفقت في مسيرة التنمية الفلاحية وعجزت السياسات التي استرشدت بها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

هذه الإستراتيجية تتخذ من التكامل بين الدول المغاربية وإطار المؤسس لها، وتحدد معالمها على مستويات عديدة سنأتي على ذكرها من خلال مضمون هذا المبحث الذي يعد منظار لأفاق تحقيق التكامل المغاربي.

المطلب الأول: الأهداف و الإستراتيجيات المرجوة لتفعيل التكامل المغاربي

الفرع ألأول : أهداف الإستراتيجية

أن الهدف العام لهذه الإستراتيجية هو زيادة قدرة دول الاتحاد المغربي على تغطية الاحتياجات الأساسية من منتجات زراعية للسكان بشكل يضمن تحقيق الأمن الغذائي، هذه القدرة تتجاوز المفهوم البسيط للاكتفاء الذاتي الذي يمثل نسبة الإنتاج المحلي إلى إجمالي الاستهلاك دون مراعاة ضعف القدرة الشرائية الفردية وتدهورها على المستوى الوطني نتيجة لتزايد الفقر.

كما أن المفهوم الصحيح للاكتفاء الذاتي الذي يتحقق في إطار الأمن الغذائي يراعي ضرورة ارتفاع القدرة الشرائية في إطار التطور الاقتصادي، و ما يترتب عنه من زيادة الكمية والنوعية في الطلب على السلع، كما يراعي ذالك المفهوم أهمية الاستفادة من الميزة النسبية في مجال التخصص على المستوى المغاربي الذي يؤدي إلى توفير العائدات اللازمة لتغطية قيمة الاحتياجات المستوردة المكملة للإنتاج المحلي اللازم لتحقيق الاكتفاء الذاتي [1].

تهدف الإستراتيجية في إطار جهود التكامل المغاربي إلى توفير الإنتاج اللازم لحفظ الحياة الإنسانية، من خلال الاستغلال الرشيد للإمكانيات المتاحة و الموارد الكامنة و القضاء على الوضعية التي تعبر عن تدني مستوى المعيشة و سوء التغذية و هذا على مستوى منطقة الاتحاد المغاربي و للحد بشكل نهائي من التبعية للعالم الخارجي .

[1] إبراهيم سعد الدين، **التنمية العربية**, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 ، ص 98.

وهذا من خلال مسار استراتيجي يعتمد في نقطتين أساسيتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي و ثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تحقيق العائد منها .

ولعلى من بين أهم الأهداف التي يجب تجسيدها ضمن منظومة منسجمة :

1 -تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية وذالك بتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي في الإطار المحلي ، و التخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر و يتفاقم في حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي .

2 -التخلص من الازدواجية التنموية في القطاع الفلاحي و تحقيق التسويق و التعاون في مجالات الإنتاج و البحث العلمي و التطوير التقني، و توفير قاعدة بيانات شاملة و موثقة و حديثة لبلدان الاتحاد .

3 -التخفيف من الخلل الكبير الناجم عن تشتت الموارد الطبيعية و البشرية و المالية و سوء توزيعها بين الدول المغاربية عن طريق تسهيل حركة العمالة و رؤوس الأموال و السلع و المنتجات، مما يسمح بتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق مبدأ التخصص الأمثل للموارد و مبدأ جمع عوامل الإنتاج، و مبدأ تحقيق و فرات الإنتاج الكبير بما يعود بالفائدة على كافة الإطراف .

4 -مواجهة التطورات والتحديات العالمية الجديدة و المتوقعة مستقبلا في مجال اقتصاد السوق و تحرير التجارة حيث يصبح التكتل المغاربي مطلبا لتقوية الموقف التفاوضي مع التكتلات الاقتصادية الأخرى [1].

5 -وضع و تنفيذ مشروعات لإقامة و استكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الفلاحية و تسهيل التجارة البينية المغاربية و تنسيق التجارة مع الخارج .

6 -إزالة العوائق الجمركية بما يضمن إتاحة فرصة التملك بكل حرية في جميع دول الاتحاد المغاربي بشكل يؤدي إلى نموا لمشاريع المشتركة وتطورها .

7 -إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الأهمية، كالقطاع الفلاحي الذي يشكل قطاعا استراتيجيا حيويا فدعمه يؤمن العجز الغذائي [2].

---

[1] محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، الدوحة، قطر، 2007، ص12.

[2] رسلان خضور، **تطور التجارة العربية البينية في ضل منطقة التجارة الحرة العربية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سوريا، المجلد 28، العدد 3، 2006 ، ص39.

الفرع الثاني : الاستراتيجيات المرجوة

أولا: <u>نظام استغلال الموارد</u>

لقد كان الاضطراب ي نظام الاستغلال للموارد المتاحة على مستوى الدول المغاربية عاملا مساعدا على تدهور وضعيتها الاقتصادية ، حيث تميزت بالتغيرات الارتجالية المتوالية تبعا لتغيرات الأنظمة المستوردة بدأ من محاولات تطبيق النظام الاشتراكي أو الاسترشاد به كما كان عليه الحال في الجزائر وتونس وما ترتب عنه فرض نظام الاستغلال أدى إلى إقصاء وتحجيم القطاع الخاص والتضييق عليه ومنذ مدة بعد التحولات التي شهدها العالم بدأت في دول المغرب العربي كبيرة تتماشى مع توجهات متطلبات السوق سواء على المستوى القطري أو في علاقة تلك الدول بالسوق الدولية.

ولكي نظمن نجاح هذه الإستراتيجية يجب أن نتخلص من ذالك الاضطراب وصولا إلى نظام لاستغلال الموارد يراعى الضوابط التالية:

1 - الوضوح والثبات النسبي في القوانين والتشريعات التي تحدد طبيعة الملكية ومجالاتها والقيود التي ترد إلى استغلالها بحيث تحفظ الملكيات العامة الموجودة في ظل استغلالها بالطرق التي تعظم منفعتها الجماعية والفردية التي بينت التجربة الإنسانية بصورة تضمن ملكية الأصل وتبيح خوصصة عملية استغلالها خاصة في الدول التي تعاني من هذه الإشكالية كالجزائر ، وتجربتنا الحضرية ثرية بصيغ الاستغلال للموارد التي تقوم على المشاركة فما أحوجنا إلى الاستفادة منها .

2 - الحفاظ على الموارد وتثمينها وتمديد فترة الانفتاح بها لأجيال المجتمع المتنامية والحفاظ بتحييد طرق الاستخدام التي تقوم على التبديد والتلوث .

3 - تسوية قضية الصحراء الغربية و تطبيع العلاقات الجزائرية المغاربية ، حيث أن المغرب العربي لم يعرف مشكلة أكبر تعقيدا و خطورة مثل مشكلة الصحراء الغربية [1].

التي وقفت عثرة في طريق بناء المغرب العربي، إذ كانت عاملا قي تغذية الاتفاقيات الثنائية سابقا ، و الآن عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات الجزائرية المغربية

[1] محمد لمين لعجال أعجال، **معوقات التكامل في إطار التكامل المغربي و سبل تجاوز ذالك**، مجلة المفكر، العدد 5 ، لبنان، 2010 ، ص ص 20-36.

وإذ لايمكن قيام مغرب عربي بدونهما، لذا وجب وضع حل جذري يضع حد لهذا النزاع و الذي لن يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير مصيره .

كما يجب النظر في القضايا العالقة وأهمها فتح الحدود الجزائرية المغربية.

4 - توحيد القوانين والتشريعات المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدءا من القوانين التي تنظم الملكية وطرق استغلالها وكيفية انتقالها مرورا بتوحيد أسعار الضرائب على السلع، وتثبت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي وحرية التحويل بينهما وصولا إلى توحيد جهات تحصيل الضرائب الجمركية واعتمادا مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة و المصدرة، وأخيرا إلغاء الازدواج الضريبي على أن يتم لاحقا الاتفاق على تعريفه جمركة موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء، وبالتالي المساهمة في انفتاح الأسواق المغربية على بعضها البعض

5 - بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية وتعزيز الاتصالات بين الجامعات و مراكز البحوث للاستفادة من الإمكانيات المتوفرة و الخبرات المتبادلة، و هذا من شأنه أن يساعد مؤسسات الإنتاج على تعزيز قدراتها التنافسية .

6 - التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة، وذالك بتوسيع صلاحيات الأمانة العامة ومجس وزراء الخارجية لدول المغرب العربي، وهذا تجنبا لتعطيل المشاريع الاتحادية التي تنتظر الموافقة من قبل مجلس الرئاسة لتتحول إلى اتفاقيات و قرارات.

7 - وضع و تنفيذ خطط و برامج مشتركة لحصر و رصد الموارد الطبيعية الفلاحية و الإنتاج المشترك، مع تحقيق التوليف الأمثل للموارد البشرية و المالية و الطبيعية لتحقيق تنمية فلاحيه شاملة . [1]

[1] صالح صالحي، **الاتحاد المغاربي : الإمكانيات المتاحة و الاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة في : التكامل الاقتصادي العربي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية**، دار الهدى ،الجزائر،2005 ،ص ص 316-317.

ثانيا : <u>تتبع طرق الاستثمار</u>

تتطلب الإستراتجية البديلة لتحقيق التكامل المغاربي والأمن الغذائي استحداث شبكة من المؤسسات التمويلية التي تستخدم صيغا تمويلية لا تحرج الدول من التعامل معها على المستوي المغاربي، يتوخى فيها حماية المودعين والملاك المستثمرين بغية الانطلاق في تجسيد المشاريع المشتركة التي تتضمن المصالح المشتركة، الأمر الذي يساعد على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوجب أعداد متزايدة من الطاقات البشرية وبالتالي القضاء على البطالة تدريجيا

كما تتميز تلك الصيغ بانخفاض تكاليفها وقلة مخاطرها، ونعتقد أن الصيغ التمويلية للمؤسسات المصرفية التقليدية التي تقوم على آليات الفوائد المسبقة ليست لها الكفاءة العملية في محيط يتشكل من محدودي الدخل والفقراء من هنا يستدعي الأمر فتح المجال في دول الاتحاد المغاربي لمؤسسات المصرفية التي تستخدم ميكانيزم عوائد النشاط الفعلية في التعامل مع زبائنها كمودعين أو كمستثمرين عن طريق طرح صيغ المشاركات المتنوعة والمضاربات بأشكالها العديدة والمرابحات، وعقود تسليم والتأجير وغيرها، فتلك الصيغ من جهة تزيل الحرج ويكثر الإقبال عليها ومن جهة أخرى فهي منخفضة التكلفة ويمكن أن توكل للقطاع الخاص في ظل ضوابط لحماية المودعين والملاك والمستثمرين الأمر الذي يساعد على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب الأعداد المتزايدة من الطاقات البشرية .

المطلب الثاني : توزيع وتسويق وحماية الإنتاج الفلاحي داخل السوق الإتحاد المغاربي

الفرع الأول: التوزيع

يتوقف استخدام الموارد المتاحة بكفاءة بدرجة كبيرة على خبرة توزيعها، والتوزيع هنا يشمل عدة مراحل وبقنوات متعددة تتوافق مع عمليات استخدام الموارد الفلاحية، ويمكن تجزئة عملية التوزيع إلى أربعة مراحل :

1 - التوزيع الأولي للثروات قبل عمليات استخدامها

2 -توزيع عوائد عوامل الإنتاج

3 - التوزيع التوازني للدخول والثروات

4 -توزيع تكاليف ومنافع التحولات

فالتوزيع الأولي للثروة قبل عمليات استغلالها يعد من أهم مراحل التوزيع واستعمال آلياته يؤثر على استخدام الثروات المتاحة في القطاع الفلاحي، ويسميه بعض الاقتصاديين بالتوزيع القاعدي أو التوزيع المصادر المادية للإنتاج ومرحلة توزيع عوائد عوامل الإنتاج ولقد أهملت الدول المغاربية هذه المرحلة سواء تلك التي استرشدت بالمنهج الاشتراكي سابقا أو التي اتبعت المنهج الرأسمالي .

وانطلاقا من ذلك فإن تصحيح مسيرة التنمية الفلاحية يترافق مع إعادة النظر في عملية التنمية يترافق مع إعادة النظر في عملية التوزيع المصادر المادية للثروة بما يتضمن من تحفيز الناس على الاستثمار في الجانب الفلاحي والتملك والانتفاع بثمار الجهد المبذول، وفي نفس الوقت تزال مظاهر الاحتكار و التسلط وغيرها من الطرق غير مشروعة للهيمنة على مصادر الثروة الزراعية [1].

إن توزيع عوائد عوامل الإنتاج يعالج إشكالية مكافأة عوامل الإنتاج الفلاحي ويسميها بعض الاقتصاديين بالتوزيع الوظيفي، ولإحداث نتائج إيجابية في الاقتصاديات المغاربية يستدعى الأمر اتخاذ إجراءات على مستوى تنظيم عوامل الإنتاج وضبط آليات توزيع عوائدها .

وإن عملية توزيع عوائد عوامل الإنتاج الفلاحي ,التي تتم في محيط السوق التي تتحرك في إطارها قوى العرض والطلب في ظل ضوابط مرشدة لا يمكن لوحدها أن تحقق التوزيع العادل فقد تفرز تفاوتا كما هو ملاحظ اليوم في معظم الدول المغاربية ،لعدم كفاية تلك الدخول خاصة بالنسبة للعمالة العادية مما يستدعى ضرورة استحداث آليات للتوزيع التوازني للدخول تأخذ بعين الاعتبار الكثير من المؤسسات التي ساهمت في حركية التوزيع في الاقتصاديات المغاربية، كما أن تلك التحولات سوف تترتب عنها تكاليف ومنافع سواء على مستوى الأفراد والطبقات أو على مستوى الأجيال أو على مستوى الدول, ولذا يستدعى الأمر تلك التكاليف والمنافع بشكل متوازن يضمن الحركية الإقتصادية .

[1] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره ، ص 320.

الفرع الثاني: تسويق وحماية الإنتاج

لا تتوقع نموا معتبرا يتناسب مع نمو الاحتياجات إلا في ظل حماية الإنتاج الفلاحي من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وفتح السوق المغاربية وإزالة الحواجز الحدودية أمام انتقال عوامل الإنتاج وكذا مخرجات الجهاز الإنتاجي .

حيث نشهد اليوم صراعا كبيرا من أجل إعادة فتح أسواق الدول النامية من قبل الدول المتقدمة رغم أن هذه الأخيرة تمارس سياسة حمائية لانتاجاتها الفلاحية، فاليابان تمارس سياسة الحماية على منتجاتها الغذائية الأساسية فتمنع استيراد الأرز منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم ,كما أن دول المجموعة الأوربية تمارس أشكال متنوعة من الإجراءات التي تمنع دخول بعض المنتجات الزراعية والصناعية المنافسة لمنتجات بعض دول المجموعة, ونفس الشيء بالنسبة للسوق الأمريكية التي يباع فيها القمح المحلي والمستورد للمستهلكين بسعر محدد يزيد بنحو ثلاثة أمثال السعر العالمي من أجل حماية المزارعين الأمريكيين, وتثبيتهم في إنتاج الزراعات الأساسية .

إن هذه الأمثلة تدل على ضرورة ممارسة الحماية الذكية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي للمنتجات التي تغطي الاحتياجات الضرورية لحفظ الحياة, وهذا الأسلوب بمعظم إجراءاته مؤقت ريثما تتحسن الوضعية الإقتصادية وتصفى الكثير من مظاهر التخلف .

وعليه كان من الضروري على الدول المغاربية أن تعمل على حماية أسواقها ومن ثمة منتجاتها خاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو شبه مطلقة, لأجل البقاء في السوق الدولية ويتحقق هذا التواجد من خلال العمل على انفتاح الأسواق المغاربية على بعضها البعض وخلق عملة واحدة للتداول داخل السوق المغاربية من خلال تدعيم الطرق البرية والبحرية وفي هذا الصدد يمكن الحث على ما يلي :

1 - إعادة تشغيل سكة الحديد العابرة للمغرب العربي وتحديثها وتوحيد تسعيرتها وأنماط النقل ومحاولة توسيعها لربط ليبيا عن طريق تونس وموريتانيا عن طريق المغرب .

2 - تدعيم الطرق البرية السريعة في الدول المغاربية والتفكير في الطريق البري السريع الذي يصل بين الدول الخمسة المغاربية, حيث بدأت الجزائر في تجسيده عبر الطريق السيار

شرق غرب الذي يربط من جهة تونس بالجزائر والمغرب بالجزائر من جهة أخرى مع تجديد الطريق الصحراوي العابر لمالي والنيجر .

3 - التفكير في بعث النقل البحري بين الدول المغاربية عبر شركات مختلطة لنقل السلع والبضائع والأشخاص, نحو أوروبا من كل بلد مغاربي ,ونفتقد لهذا بين الدول المغاربية ،هذه المبادرة تساهم في تحسين التبادلات التجارية بين الدول المغاربية هذا بالإضافة إلى تدعيم الموانئ والعمل على تخصيص البعض في النقل البترولي والمواد الأولية و المنتجات الفلاحية والبضائع والأشخاص [1].

المطلب الثالث : التوظيف البشري والاستخدام التقني وحماية البيئة

تعمل هذه الإستراتيجية على تحويل تلك الأعداد المتزايدة في المدينة والريف إلى طاقات عاملة وكفاءات موظفة في كافة الفروع الأساسية, ونعتقد بأن التغيرات في نمط التوزيع والإجراءات المتوقعة المرتبطة بإيجاد قنوات وصيغ تمويلية جديدة والتحفيز والتوجيه الحكومي في ظل نوع من الحماية, وإعادة الاعتبار للقيم الاجتماعية والفضائل الأخلاقية وعوامل الخصوصية المجتمعية يمكن أن يساهم في زيادة فعالية التوظيف في الجانب الفلاحي ويرفع من جديد نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج الأساسية ضمن الناتج الوطني الإجمالي.

وإن تحقيق تنمية المستدامة وتكامل ناجح يتطلب استخداما تقنيا يتناسب مع حجم إمكانياتنا ومواردنا واحتياجاتنا, فإن العالم اليوم يشهد ثورة تقنية في مختلف الميادين والدول المغاربية لا يمكن أن تبقى بعيدة عن الاستفادة من هذه المزايا الكبيرة التي يتيحها ذلك التقدم العلمي التطبيقي, ففي مجال الزراعة النباتية يمكن الاستخدام التقني الحديث من تطوير الزراعات الدائمة المغطاة ذات المردودية العالية وزيادة مواد معالجة وتهيئة الأراضي لزيادة خصوبتها مما يؤدي إلى رفع مرودية الهكتار التي تعتبر جد متدنية حاليا لذلك فإن زيادة محسوسة في مرودية الهكتار ستساهم برفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب في المغرب العربي .

[1] صالح صالحي ، المرجع سبق ذكره ، ص 322.

ومن المعلوم أن الدول المغاربية البترولية تملك صناعات هامة للأسمدة والبلاستيك يمكن تطويرها لتتناسب مع حجم الطلب في سوق الإتحاد المغاربي .

أما في مجال التقنية الصناعية هناك تطورات كبيرة ما زالت تنمو بوتيرة سريعة في فروع صناعات القرن الواحد والعشرين ومنها:[1]

- - الإلكترونيات الدقيقة
- التكنولوجية الحيوية
- صناعة المواد الجديدة
- الطيران المدني
- الاتصالات
- أجهزة التحكم

الحسابات الآلية والبرامج

وهي كلها صناعات تتعلق بالمقدرة العقلية للإنسان وإن أي منها يمكن توظيفه في أي مكان على وجه الأرض ومنها دول الإتحاد المغاربي والتي تملك كفاءات علمية قادرة على توظيف واستغلال هذه التقنيات .

إن هذا الاستخدام التقني الذي يترتب على تطبيقه نموا توسعيا ونموا مكثفا يستدعي توفير المناخ الملائم لعمل الكفاءات والحد من تهميشها وهجرتها، فالسوق الاتحادية تحتاج إلى الكفاءات المتخصصة التي تساعد على التحكم في التقنية الحديثة وتطبيق البحوث العلمية فالباحثون العلميون هم العمود الفقري للبحث العلمي وما لم يتوفر لعدد الكافي من الباحثين الذين يتمتعون بقدرة من الإعداد العلمي والخبرة العلمية والحماس والرغبة في العمل الجاد المثمر تصبح أجهزة ومنظمات البحث هياكل مظهرية لا فائدة تترجى منها، فلترتفع الإنتاجية بتزايد تطبيقات البحوث العلمية [2].

[1] جمال عمورة, هلال رحمون, **المنطقة العربي وصراع المصالح الاقتصادية في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية** , دار الهدى, 2005الجزائر، ص232 .

[2] نفس المرجع السابق, ص 234.

وان هذا الاستخدام التقني يترتب على تطبيقه والتحكم فيه زيادة معتبرة وكمية ونوعية في حجم الإنتاج ويمكن من اكتشاف وتنويع زراعات أخرى تتنسب مع المناحات المتعددة للسوق المغاربية الكبرى وتطوير صناعات تتناسب مع طبيعة الموارد المتاحة.

أما مسالة حماية البيئة ككل عن طريق حد من المظاهر الخطيرة التي تشهدها الدول المغاربية وأولها الزحف العمراني على الأراضي الخصبة وتزايد درجة التصحر وتطور الممارسات المؤثرة على لبيئة الناتجة عن الاستخدام الصناعي، وما ر افقه من تلويث لبعض مصادر المياه والأراضي الزراعية والمناخ خاصة في الدول البترولية كالجزائر وليبيا .

كما لابد من مراعاة قيد حماية البيئة عند التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات وغيرها من الكيمياويات المؤثرة عبر الزمن حتى لا يعاد إنتاج التجربة الغربية للتطور الاقتصادي بتكاليفها البيئية الكبيرة ولهذا فإن السياسات الاقتصادية التكاملية لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار التحول من اقتصاديات مستهلكة للتقنيات وما يرتبط بها من تبعيات وتكاليف إلى متحكمة ومنتجة للتكنولوجيا في إطار قيود التنمية المستدامة .[1]

يبدوا أن هذه الإستراتيجية البديلة ترتكز عل ى ما تملكه دول المغرب العربي من إمكانيات من أجل تحقيق التكامل كهدف أساسي ومن خلال التنمية الفلاحية الشاملة لهذه الدول ، لكن السؤال الذي يبقى مطروح هو: هل الدول المغاربية ونخبها الحاكمة ستقتنع يوما ما بضرورة التكامل وبعث الحياة من جديد في مؤسسات الاتحاد المغاربي، لمواجهة التحديات الخارجية والتي هي أغلبها تحديات شراكة تتم في ظل علاقات وقواعد اقتصادية غير عادلة .

[1] [1] صالح صالحي ، مرجع سبق ذكره، ص 327.

خلاصـــة الفصـــل الثاني

خلاصة القول أن التكامل في المحصلة النهائية صيرورة سياسية و ثقافية و اقتصادية و اجتماعية طويلة الأمد ,وعليه أصبح التكامل حاليا يفرض نفسه في سياق دولي تسوده التكتلات العملاقة, وهو ما يطرح على المنطقة المغاربية تحديات لابد لمواجهتها من الاتحاد والتكتل لمسايرة المتغيرات الدولية, فالتكامل بين دول المنطقة يعد إحدى الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات التي تعترض سبيلها ولإحلال منطق التفاهم والتعاون محل الصراع, وهو ما يستدعي اتخاذ خطوات عملية جادة نحو تحقيق التكامل المنشود ,ومد جسور التواصل بين دول المغرب العربي وعليه تم طرح آفاق للتكامل المغاربي, يتفاءل بإمكانية تحقيق وتفعيل التكامل المغاربي ضمن انتهاج إستراتيجية بديلة بالاعتماد علي ما تملكه المنطقة من إمكانيات وموارد وثروات وهي متوفرة ومتاحة و تنويع طرق الاستثمار و استغلال الموارد المتاحة و توزيع وتسويق الإنتاج داخل السوق المغاربية و استخدام التقنيات العصرية و حسن استغلال العنصر البشري .

كل هذه الاستراتيجيات تحقق للمنطقة الاستقلالية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي و كذالك تحقيق الاكتفاء الذاتي في شتى المجالات، ويعطيها ثقلا إستراتيجيا يمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي وتحقيق طموحات شعوبها .

الإهداءات

التشكرات

ملخـــــص

الفهرس: ..... ا،اا ، ااا

فهرس الأشكال:.....ا

فهرس الجداول:..... ا

المقدمة:.....أ، ب، ج، د، ه

الفصل الأول : التجارة البينية المغاربية والتنمية الفلاحية في الجزائر

المبحث الأول : واقع وآفاق التكامل المغاربي.....03

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها 03

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية.....03

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية.....05

المطلب الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي..... 07

الفرع الأول: نشأة وتطور المغرب العربي.....08

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للتعاون الاقتصادي المغاربي..... ...11

المطلب الثالث: أجهزة التعاون المغاربي..... 16

الفرع الأول: الأجهزة ذات الطابع التقريري والتنفيذي 16

الفرع الثاني: الأجهزة ذات الطابع الإداري والاستشاري والقضائي.....17

الفرع الثالث: أجهزة التنسيق والمتابعة.....18

الفرع الرابع: الأجهزة المختصة.....20

المبحث الثاني: التجارة البينية لدول المغرب العربي، أهميتها ودوافع نموها 22

المطلب الأول: أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي.....22

المطلب الثاني: الدوافع الأساسية لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي.....24

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي.....26

المبحث الثالث: التنمية الفلاحية في الجزائر.....28

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها:..... 28

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية.....28

الفرع الثاني: أهداف التنمية الزراعية.....30

المطلب الثاني: تطور التنمية الفلاحية في الجزائر.....31

المطلب الثالث: مقومات التنمية الفلاحية في الجزائر.....34

الفرع الأول: الموارد الطبيعية.....34

الفرع الثاني :الموارد البشرية 36

الفرع الثالث: الموارد النباتية والحيوانية.....36

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : حجم التجارة المغاربية وآليات تفعيلها

المبحث الأول : واقع التجارة السلعية البينية في الدول المغاربية..... 42

المطلب الأول : حجم التجارة البينية لــ تونس – الجزائر مع دول المغرب العربي.....42

الفرع الأول : حجم التجارة السلعية البينية لدولة تونس مع دول المغرب العربي .....42.

الفرع الثاني : حجم التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر مع دولة المغرب العربي.....44

المطلب الثاني : حجم التجارة السلعية البينية لـ ليبيا – المغرب مع دول المغرب العربي... 46

الفرع الأول : حجم التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا مع دول المغرب العربي.....46

الفرع الثاني : حجم التجارة السلعية البينية لدولة المغرب مع دول المغرب العربي.....49

المطب الثالث : حجم التجارة السلعية البينية لدولة موريتانيا مع دول المغرب العربي.....51

المبحث الثاني : حجم التجارة الفلاحية لدول المغرب العربي و الموارد المتاحة.....53

المطلب الأول : الصادرات و الواردات الزراعية لدول المغرب العربي..... 53

المطلب الثاني : العمالة الكلية و القوي العاملة في القطاع الفلاحي لدول المغرب العربي....56

المطلب الثالث : الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي58

المطلب الرابع : السكان الريفيون و السكان الزراعيون في دول المغرب العربي 60

المبحث الثالث :آليات تفعيل التكامل المغاربي 64

المطلب الأول: الأهداف و الإستراتيجيات المرجوة لتفعيل التكامل المغاربي 64

المطلب الثاني : توزيع وتسويق وحماية الإنتاج الفلاحي داخل السوق الإتحاد المغاربي.....64

الفرع الأول: التوزيع 66

الفرع الثاني: تسويق وحماية الإنتاج..... 70

المطلب الثالث : التوظيف البشري والاستخدام التقني وحماية البيئة..... 71

خلاصـــة الفصـــل الثاني

1 – مدخـــل :

تؤدي التجارة الخارجية دورا أساسيا في تقدم البشرية لما لها اثر كبير في تحفيز النشاط الاقتصادي بين الشركاء التجاريين ، و يعد اختيار التكامل الاقتصادي للدول المغاربية خيار يركز أساسا على الدور الكبير الذي يحتمل أن تقوم به التجارة البينية بين دول الاتحاد ، ومزايا التكامل الذي توفره المجموعة الأوسع اقتصاديا مقارنة بكل دولة منفردة .

انطلقت الجهود العربية المشتركة في تنمية وتطور التجارة البينية بالافتراض النظري الذي ينص على أن توفير السوق الواسعة أمام المنتجات والمدخلات الإنتاجية العربية، من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب مشتركة اللاقطار العربية ، لعلى في مقدمتها تشجيع استغلال الثروات و الموارد الطبيعية الكامنة و غير مستغلة في أسس اقتصادية ، من خلال ماتؤدي إليه التجارة البينية من توسع للسوق أمام منتجات الأقطار العربية مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة اختراق المنتجات الفلاحية العربية لأسواق الدول الغربية المتفوقة تقنيا وتكنولوجيا في هذا المجال .

يتجه العالم نحو مزيد من تحرير المعاملات الاقتصادية في إطار منظمة التجارة العالمية والى تشجيع دور التكتلات الإقليمية في التجارة الدولية ، وتفرض هذه الأوضاع على الدول العربية مخاطر التهميش في الاقتصاد العالمي و مصاعب النفاذ و ضعف المركز التنافسي في الأسواق العالمية خاصة في مجال المنتجات الفلاحية بأوضاعها السائدة حاليا.

كما تمتلك دول المغرب العربي مكانة اقتصادية وإستراتيجية بين دول العالم ، وذالك لما تتوفر عليه من إمكانات وموارد بشرية وطبيعية ، تمكنها من لعب دور رئيسي على صعيد التجارة العالمية .

حيث بلغ سكان المغرب العربي حوالي 94 مليون نسمة أي ما نسبته 28 % من إجمالي سكان الوطن العربي ، كما أن معدلات النمو السكاني في دول اتحاد المغرب العربي سجلت معدلات مناسبة ، حيث بلغ معدل النمو السكاني فيها نسبة 1.7% ، ويصل إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد إلى نحو 423.784 مليار دولار أمريكي بأسعار السوق الجارية سنة

2013 وهو مايعادل 34 % من إجمالي الناتج المحلي العربي كما يصل متوسط نصيب افرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد إلى 4952 دولار حيث تتفاوت النسب بين دول الاتحاد من دولة إلى أخرى .

إضافتا إلى ذالك تحقيق بعض من دول الاتحاد نجاحا مهما في القطاع الفلاحي ، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل سوقا ضخما مع بعضها يمكن أن يحقق وفرات فلاحيه لجمع دول الاتحاد ،فاتساع حجم السوق المغاربية يمكنها من الاستفادة من هذا الاتساع و المزايا ، حيث في حالة تكاملها الاقتصادي تشكل قوة اقتصادية هائلة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية .

2- الإشكالية :

من خلال ماسبق ذكره و الإلمام أكثر بجوانب الدراسة ، سوف نتطرق إلى صيغة الإشكالية الرئيسية التالية :

ما دور التجارة البينية لدول المغرب العربي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر ؟

3- الأسئلة الفرعية :

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا طرح عدة أسئلة فرعية وهي كالأتي :

1 -ما أهمية التكامل المغاربي في تنشيط التجارة البينية ؟
2 -ما هو واقع التنمية الفلاحية في الجزائر ؟
3 -هل التجارة البينية لدول المغرب العربي تمارس دورا مباشرا في تحديد حجم المبادلات الفلاحية في الجزائر؟

4 - فرضيات الدراسة :

تسهيلا لمعالجة الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية ، تم بناء فرضيات الآتية :

1 -التكامل المغاربي له دورا أساسي في تطوير التجارة البينية بين دول الاتحاد .
2 -تمثلت في تطبيق إستراتجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي أعطى دفعة جديدة للتنمية الفلاحية من خلال برنامج تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين .
3 - التجارة البينية عامل مساعد و مهم في فتح الأسواق وتوفير الموارد المساعدة على نمو التنمية الفلاحية في الجزائر .

5- أهمية الدراسة :

أهمية الدراسة بالنسبة للعلم :

نظرا لأهمية البحث العلمي و الدراسات في تقويم الظواهر و إثراء المعرفة العلمية عن طريق معرفة حجم ودور التجارة البينية في دول المغرب العربي في تنمية القطاع الفلاحية في الجزائر وهو ما يساهم في فتح آفاق و أفكار اقتصادية جديدة و تزويد المكتبة العلمية بنتائج و توصيات الدراسة .

أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع :

إن دراسة هذا الموضوع يمكن أن يعود بالنفع على اقتصاديات الدول النامية و منها بلدان المغرب العربي ، من خلال التعرف على أهم الآثار الخاصة و المتعلقة بموضوع الدراسة .

أهمية الدراسة بالنسبة للباحث :

تكمن أهمية الدراسة بالنسبة للباحث في زيادة معرفته في مجال التجارة البينية و دورها في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر ، و يستطيع من خلالها تقديم الحلول للمشاكل التي تواجهها .

6 - أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجارة البينية في دول المغرب العربي وسبل تطويرها ، و ماهو دورها في تنمية القاع الفلاحي في الجزائر من خلال :

- التعرف على سمات و أهداف التجارة المغاربية و التنمية الفلاحية في الجزائر.
- دراسة واقع و تطور التجارة البينية المغاربية و اتجاهاتها الداخلية و المغاربية من خلال حجم تجارة هذه الدول ومدى تطورها خلال الفترة 2010-2013 .
- استعراض أهم الأفاق المستقبلية و تحديات التجارة البينية و التي تساهم بدفع عجلة التنمية الفلاحية بالجزائر.

7- حدود الدراسة :

أولا - الحدود المكانية :

يشمل هذا البحث دول المغرب العربي : الجزائر – تونس- ليبيا –المغرب -موريتانيا

ثانيا - الحدود الزمنية :

لمعرفة أهم النتائج المتعلقة بهذا الموضوع تم اختيار الفترة مابين : 2010-2013

8- منهجية الدراسة :

للإجابة عن إشكالية البحث ، ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الموضوعة، تحاول الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي ، حيث وصف المشكلة بالاعتماد على الأطر النظرية التي تفسر ظاهرة التبادل الدولي و آثاره عن مختلف النواحي الاقتصادية ، ثم جمع وتحليل البيات المتعلقة بالتجارة البينية بين دول الأعضاء و تبويبها في جداول و أشكال وذالك للحصول على أهم نتائج التي يمكن الاعتماد عليها من خلال استنباط ضعف التجارة البينية المغاربية و دورها في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر .

9- صعوبات البحث:

تعددت الصعوبات التي واجهناها في أثناء الإعداد لهذا البحث و يمكن إيجازها في التالي :

- النقص الكبير في المراجع المتعلقة بالموضوع خصوصا التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي.
- التقارير و النشرات الإحصائية من صندوق النقد العربي لسنة 2015 أخر إحصاء لها سنة 2013.
- تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصدرها وحتى المرجع نفسه في بعض الأحيان.

10- محتويات الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية و لتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدنا في دراستنا إلى تقسيم الموضوع إلى فصلين وهي كأتي :

الفصل الأول تطرقنا إلى التجارة البينية المغاربية و التنمية الفلاحية في الجزائر حيث قسمنا عملنا إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول واقع وآفاق التكامل المغربي و المبحث الثاني تطرقنا إلى التجارة البينية لدول المغرب العربي أما المبحث الثالث تكلمنا عن التنمية الفلاحية في الجزائر أهدافها و مقوماتها

و الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى حجم التجارة المغاربية و آليات تفعيلها تطرقنا فيه إلى واقع التجارة السلعية البينية في الدول المغاربية كما درسنا حجم التجارة الفلاحية لدول المغرب العربي وكذا الموارد المتاحة و آليات تفعيل التكامل المغاربي

خاتمة عامة تضم أهم نتائج الدراسة التوصيات و آفاق البحث .

الملخص بالعربية

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات، أهمها ظهور العولمة، وقيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد, وذلك بإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى رفع القيود التجارية بين الدول, كما شهد العالم العربي العديد من التطورات, من ضمنها قيام اتحاد دول المغرب العربي, وذلك لتحقيق الاندماج الاقتصادي وتبادل التجارة الفلاحية بين هذه الدول .

وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة حاولت تسليط الضوء قدر الإمكان على أهمية تفعيل التجارة البينية المغاربية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر للسنوات 2010- 2013 .

وقد بنيت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن التجارة البينية عامل مساعد ومهم في نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع دراسة وتحليل طبيعة المشكلة التي تناولنها .

الكلمات المفتاحية : التجارة المغاربية، التجارة الدولية، التنمية الفلاحية .

Résumé

L'économie mondiale a connu de nombreux développements, notamment l'émergence de la mondialisation, le système du nouveau monde économique, en créant l'Organisation mondiale du commerce, qui vise à lever les restrictions commerciales entre les pays et le monde arabe a connu de nombreux développements, y compris la mise en place des pays de l'Union du Maghreb arabe, de manière à réaliser l'intégration économique et l'échange des échanges agricoles entre ces pays .

Sur cette base, cette étude a tenté de mettre en évidence autant que possible sur l'importance d'activer les échanges intra-Maghreb dans le développement du secteur agricole en Algérie pour les années 2010-2013 .

L'étude a été basée sur le principe fondamental que assistant du commerce intra-régional et un facteur important dans la croissance du secteur agricole en Algérie. L'étude est basée sur l'approche descriptive et analytique qui convient le mieux pour étudier et analyser la nature du problème Tnolnha .

Mots clés: commerce Maghreb, le commerce international, le développement agricole .

الرقم	عنـــــــوان الأشكـــــــــــال	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي	21
02	الصادرات الزراعية دول المغرب العربي	54
03	الواردات الزراعية لدول المغرب العربي	55
04	نسبة نمو العمالة الكلية في القطاع الفلاحي لدول المغرب العربي	57
05	الناتج الزراعي في بلدان المغرب العربي	59
06	السكان الريفيون في دول المغرب العربي	62
07	السكان الزراعيون في بلدان المغرب العربي	63

قائـــمة الجـــداول

الرقم	عنـــــــوان الـــــجـدول	الصفحة
01	حجم الصادرات التجارة السلعية لدولة تونس مع دول المغرب العربي	42
02	حجم واردات التجارة السلعية لدولة تونس من دول المغرب	43
03	حجم صادرات التجارة السلعية لدولة الجزائر مع دول المغرب العربي	44
04	حجم واردات التجارة السلعية لدولة الجزائر مع دول المغرب العربي	45
05	حجم صادرات التجارة السلعية لدولة ليبيا مع دول المغرب العربي	47
06	حجم واردات التجارة السلعية لدولة ليبيا مع دول المغرب العربي	48
07	حجم صادرات التجارة السلعية لدولة المغرب مع دول المغرب العربي	49
08	حجم واردات التجارة السلعية لدولة المغرب مع دول المغرب العربي	50
09	حجم صادرات التجارة السلعية لدولة موريتانيا مع دول المغرب العربي	51
10	حجم واردات التجارة السلعية لدولة موريتانيا مع دول المغرب العربي	52
11	الصادرات و الواردات الزراعية لدول المغرب العربي	54
12	العمالة الكلية و القوي العاملة في القطاع الفلاحي لدول المغرب العربي	57
13	الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي	59
14	السكان الريفيون و السكان الزراعيون في دول المغرب العربي	61

المراجع بالغة العربية:

1 – الكتـــب

1 جمال عبد الناصر مانع، "اتحاد المغرب العرب"، دار العلوم والنشر والتوزيع، عنابه، الجزائر، 2004

2 جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنضمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007.

3 جمال عمورة , هلال رحمون , المنطقة العربي وصراع المصالح الاقتصادية في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية , دار الهدى ,الجزائر، 2005.

4 -حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 2000.

5 رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

6 رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة،ج1، دار الرضا للنشر ، 2000.

7 رجراج محمد، أثار الإصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

8 سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم،ج1، الدار المصرية اللبنانية، 1993.

9 صالح صالحي ، الاتحاد المغاربي : الإمكانيات المتاحة و الاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة في : التكامل الاقتصادي العربي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية ، دار الهدى ،الجزائر ، 2005.

10 عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

11 عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.

12 قصري محمد عادل، التجارة الليبية لإتحاد المغرب العربي، منشورات الحياة الصحافية، الجزائر، 2009

13 محمد الأمين ، أثر التغيرات العالمية و الإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي ، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ،طرابلس ، ليبيا ، 2007.

14 محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993.

15 مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر، 1998.

16 محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي ، الدوحة ، قطر، 2007.

17 محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك -أبعاده وتطوره، دار الكندي للنشر، الأردن ،1998.

18 محمد علي داهش، دراسة في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد العرب، دمشق، 2004.

19 محمد رياض رشيد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات ELGA ، جامعة الفاتح، ليبيا، 1995.

20 محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، 2004.

2 – المذكـرات

1 محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

2 مختار مسامح، توحيد أنضمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، ما بين الضرورة الإقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.

3 زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على ت طوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1996.

4 عزاوي أعمر، إستراتجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في للوم الإقتصادية، كلية ا لعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2005.

3 – المجـلات

1 إبراهيم سعد الدين ، التنمية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 .

2 وسلان خضور ،تطور التجارة العربية البينية في ضل منطقة التجارة الحرة العربية ، مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سوريا ، المجلد 28، العدد 3 ، 2006.

3 مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير –نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، 2005.

4 محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 42، 2008.

5 – لزعر علي، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة، مجلة آفاق، العدد 4، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة1998.

6 -لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في إطار التكامل المغربي و سبل تجاوز ذالك ،مجلة المفكر ، العدد 5 ،2010 .

4 – التقاريـــر

1 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2015.

2 -رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر1998

3 -عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967.

4 -صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية الاقتصادية للدول العربية ، 2015.

5 -منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مكانة الزراعة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة، والدورة السادسة عشر، روما، 30 مارس 2001.

6 -منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو)، قاعدة البيانات، 2015

المراجـع بالغة الأجنبية :

- Direction des étude et de prévisions financieres – ministére de l'economie et des finances: enjeux de l'intégration "le cout non Magreb", etudes-DEPF, octobre 2008.

كلمة شكر

قال تعالى (ولئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم

نشكر الله العلي القدير الذي أعاننا بفضله على إتمام هذه المذكرة

وإنه من دواعي الاعتراف بالجميل أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في

إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الدكتور : تي أحمد

على المجهودات التي قدمها لنا من إرشادات و توجيهات وتابعنا بكل عناية في

مختلف مراحل المذكرة

كما نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد في سبيل إنجاز هذا

العمل ولو بكلمة طيبة

و الشكر موصول إلى أساتذتنا الكرام الذين سننا لو شرف مناقشتهم لبحثنا هـذا

المقدمـــــة

الفصـــل الثانـــي

الخـــاتمـــــــــة